جامعة بسكرة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

سياسات الإتحاد الأوروبي لحماية البيئة

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص: السياسة العامة والإدارة المحلية

إعداد الطالبة:
مهية إيمان

إشراف الأستاذ:
قط سمير

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة
قط سمير	أستاذ مساعد أ	مشرفا ومقررا

السنة الجامعية: 2017/2016

الإهداء

يا من أحمل اسمك بكل فخر

يا من ينتعش قلبي لذكرك

عندما تزاحمت الأفكار ووجل منها فكري وغار

عندما زارني الحزن ودعاني إلى دنياه

عندما ضاق صدري بالهموم وتهت في غياهب أحزاني

عندما احتجت إلى وطن يحميني

وصدر يؤويني

ناديت بها ...

أبي

إلى حكمتي .... وعلمي

إلى أدبي .... وحلمي

إلى طريقي .... المستقيم

إلى طريق .... الهداية

إلى ينبوع الصبر والتفاؤل والأمل

إلى كل من في الوجود بعد الله ورسوله أمي الغالية

إلى سندي وقوتي وملاذي بعد الله

إلى من آثروني على نفسهم

إلى من علموني علم الحياة

إلى من أظهروا لي ما هو أجمل من الحياة **إخوتي**

بلال، حنان، صبرينة، لحسن، حسين، مونيا

إلى من كانوا ملاذي وملجئي

إلى من تذوقت معهم أجمل اللحظات

إلى من سأفتقدهم .... وأتمنى أن يفتقدوني

إلى من جعلهم الله إخوتي في الله .... ومن أحببتهم في الله

طلاب **قسم العلوم السياسية** "**السياسة العامة والإدارة المحلية** " دفعة 2017

"إيمان، حيزية، لطفي، رضوان، كربوع، تيبرماسين، شعيب، قوطار، قاسمية.

كلمة شكر

لا بد لنا ونحن نخطو خطواتنا الأخيرة في الحياة الجامعية من وقفة

نعود إلى أعوام قضيناها في رحاب الجامعة مع أساتذتنا الكرام

اللذين قدموا لنا الكثير من باذلين بذلك جهود كبيرة في بناء جيل

الغد لتبعث الأمة من جديد...

وقبل أن تمضي أقدم أسمى آيات الشكر والتقدير والامتنان

إلى الذين حملوا أقدم رسالة في الحياة...

إلى الذين مهدوا لنا طريق العلم والمعرفة

إلى جميع أساتذتنا الأفاضل في قسم العلوم السياسية

"**كن عالما... فإن لم تستطع فكن متعلما، فإن لم تستطع فأحب العلماء فإن لم تستطع فلا تبغضهم**"

وأخص بالتقدير والشكر

الدكتور **قط سمير**

الذي نقول له بشراك قول رسول الله صلى الله عليه وسلم

"**إن الحوت في البحر، والطير في السماء ليصلون على معلم الناس الخير**"

كما أنني أتوجه له بخالص الشكر والعرفان إلى من علمنا التفاؤل

والصبر والمضي قدما إلى الأمام، إلى من رعانا وحفظ علينا، إلى من وقف بجانبنا عندما

ظللنا الطريق

الدكتور **قط سمير**

كذلك نشكر كل من ساعدنا على إتمام هذا البحث وقدم لنا العون ومد لنا يد المساعدة وزودنا بالمعلومات اللازمة لإتمام هذا البحث ونخص بالذكر أساتذة العلوم السياسية في جامعة محمد خيضر بسكرة الذين كانوا عونا لنا في مسارنا وفي بحثنا هذا ونور يضيء الظلمة التي كانت تفقد أحيانا في طريقنا.

أما الشكر الذي من النوع الخاص فنحن نتوجه بالشكر إلى كل من لم يقف بجانبنا، ومن وقف في طريقنا وعرقل مسيرة بحثنا، وزرع الشوك في طريق بحثنا فلولا وجودهم لما أحسسنا بمتعة البحث. ولا حلاوة المنافسة الإيجابية. ولولاهم لما وصلنا إليه فلهم منا كل الشكر.

فهرس المحتويات

مقدمة.....1

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للسياسة البيئية

.....37_7

المبحث الأول: ماهية السياسة البيئية.....8

المطلب الأول: مفهوم السياسة البيئية.....8

المطلب الثاني: أدوات السياسة البيئية.....16

المطلب الثالث: أهداف السياسة البيئية.....19

المبحث الثاني: ماهية حماية البيئة.....22

المطلب الأول: مفهوم حماية البيئية.....22

المطلب الثاني: معايير حماية البيئية.....26

المطلب الثالث: أسباب حماية البيئية.....29

الفصل الثاني: سياسة حماية البيئة في الإتحاد الأوروبي.....79_39

المبحث الأول: الوضع البيئي في الإتحاد الأوروبي.....40

المطلب الأول: المشاكل البيئية في الإتحاد الأوروبي.....40

المطلب الثاني: الاتفاقيات الدولية لحماية البيئة وأولويات السياسة البيئية في الإتحاد الأوروبي.....48

المطلب الثالث: تدابير حماية البيئة في الإتحاد الأوروبي.....56

المبحث الثاني: آليات الإتحاد الأوروبي لمكافحة تغير المناخ 63

المطلب الأول: تأثيرات تغير المناخ على الإتحاد الأوروبي.....63

المطلب الثاني: إستراتيجية الإتحاد الأوروبي لمكافحة تغير المناخ.....67

المطلب الثالث: تقييم إستراتيجية الإتحاد الأوروبي لمكافحة تغير المناخ.....74

الخاتمة 80

قائمة المصادر والمراجع.....83

ملخص باللغة العربية

ملخص باللغة الإنجليزية

مقدمة

مع تزايد النمو الاقتصادي ظهرت المشكلات البيئية المتباينة وتصاعدت آثارها أدرك الإنسان مدى خطورتها ليس فقط على حياته وصحته فحسب وإنما على مقدرات هذه الحياة وشروطها فكثرت التحذيرات حول مصير الحياة على الكرة الأرضية والتوازن الطبيعي، فأصبحت حماية البيئة اليوم من المشاريع المهمة التي بدأت جميع الدول الاهتمام بها وانعقدت من أجلها العديد من المؤتمرات بعد أن تبين لها أن تلك الحماية ليست ضرورية فقط لصحة الإنسان وإنما للتنمية كذلك، حيث أن الهدف من هذه الحماية هو المحافظة على التوازن البيئي. وبشكل عام تنحصر معظم المشكلات البيئية من حيث أهميتها وخطورتها إلى ثلاثة مشكلات هي: مشكلة الانفجار السكاني والتلوث بمختلف أنواعه واستنزاف موارد البيئة مما يتطلب من السلطات الوصية العمل على إرساء الآليات القانونية الكفيلة بحماية البيئة هذه الحقيقة أدت إلى زيادة الاهتمام الدولي بحماية البيئة.

وتعتبر دول الإتحاد الأوروبي من الدول التي أدركت أهمية الحفاظ على البيئة ووضعت استراتيجيات لحمايتها والحد من مشكلاتها وذلك منذ إنشاء البرنامج البيئي الخامس للإتحاد الأوروبي الذي تم التوصل إليه في عام 1992 من أجل تنمية دائمة ومنسجمة مع البيئة.

أهمية الدراسة:

تكتسب هذه الدراسة أهميتها في ضوء مجموعتين من الاعتبارات العلمية والعملية.

1 . الاعتبارات العلمية: تندرج البيئة وحماية البيئة في إطارات الأجندة البحثية الجديدة في العلوم السياسية. وعليه ستحاول هذه الدراسة بناء تراكم معرفي عبر الاستفادة من المفاهيم والمقاربات الجديدة في السياسة.

2 . الاعتبارات العملية: تكمن الأهمية العملية للدراسة انطلاقا من الاختلافات المتباينة في الأنظمة البيئية والوضع الصحي والبيئي في مختلف الدول الأوروبية، لذلك لابد من اختيار أشياء محددة لتصل إلى الفكرة العامة التي يتعامل بها المسؤولون في مواجهة القضايا البيئية الهامة.

أسباب اختيار الموضوع:

تتحكم في اختيار أي موضوع أسباب ذاتية وأسباب أخرى موضوعية.

1 . الأسباب الذاتية: تعد محاولة معرفة سياسات الإتحاد الأوروبي لحماية البيئة من أحد المبررات الذاتية في هذه الدراسة، ومن خلال الملاحظات الذاتية يبدو أن الجميع مهتم بالبيئة من حيث كونها ضرورية، وحتى على المستوى الدولي فلا يخلو مؤتمر أو ندوة من المواضيع البيئية.

كذلك من بين الأسباب الذاتية الميل إلى المواضيع المتعلقة بحماية البيئة.

2 . الأسباب الموضوعية: وتكمن هذه الأسباب في المساهمة لإضافة دراسة جديدة لمكتبة العلوم السياسية، في موضوع لا يزال بحاجة إلى الدراسات، ليس لوصف السياسات فقط، وإنما المساهمة في تقييمها ومعرفة المتغيرات التي تتحكم فيها.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

*دراسة السياسات البيئية، بالتعرف على أهم أهدافها والأدوات التي ترتكز عليها.

*دراسة في مفهوم حماية البيئة ومعرفة أهم معاييرها وأهم أسباب وعوامل الاهتمام بحماية البيئة.

*إبراز مختلف التدابير والآليات في الإتحاد الأوروبي لحماية البيئة.

*إبراز أهم المشاكل البيئية التي تعاني منها دول الإتحاد الأوروبي.

إشكالية البحث:

تعتبر دول الإتحاد الأوروبي من بين الدول التي صادقت على العديد من الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالبيئة، من خلال تبني سياسات تسعى إلى حماية البيئة وتسعى إلى الحفاظ عليها. ومن هنا تأتي إشكالية البحث على النحو التالي:

ما هي سياسات الإتحاد الأوروبي في حماية البيئة؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية التساؤلات الفرعية التالية:

1 . ما هو مفهوم السياسة البيئية؟

2 . ما هي تحديات التي تواجه إستراتيجية الإتحاد الأوروبي لتغير المناخ؟

الإجابة على الإشكالية كانت وفق الفرضيات التالية:

1 . تتحدد فعالية حماية البيئة في الإتحاد الأوروبي وفقا للسياسات المتخذة في ذلك.

2 . تعد مكافحة تغير المناخ إحدى التحديات الجوهرية في السياسة البيئية للإتحاد الأوروبي.

منهجية الدراسة:

منهجية الدراسة فرضتها طبيعة الموضوع. وبناء على ذلك ثم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، فالمنهج الوصفي تم اعتماده في الإطار المفاهيمي لمعرفة السياسات البيئية وحماية البيئة، أما المنهج التحليلي تم من خلال تحديد معايير حماية البيئة وتم استخدام المقترب القانوني، من خلال دراسة جملة القوانين والتشريعات التي اتخذها الاتحاد الأوروبي في مجال حماية البيئة. والمقترب النظمي، باعتبار أن البيئة تعاني العديد من المشاكل تستلزم وضع قرارات وسياسات وخطط وبرامج لحماية البيئة.

تصميم الدراسة:

لقد تم تقسيم الدراسة إلى فصلين، كل فصل يتضمن مبحثين كل مبحث يتضمن ثلاث مطالب.

الفصل الأول يتعلق بالجانب المفاهيمي للدراسة فهو يحتوي على أهم مفاهيم الدراسة المتعلقة بالسياسات البيئية وحماية البيئة، حيث قسم هذا الفصل مبحثين المبحث الأول يتعلق بماهية السياسة البيئية، أما المبحث الثاني يتعلق بحماية البيئة.

أما الفصل الثاني يدرس سياسة حماية البيئة في الإتحاد الأوروبي من خلال مبحثين:

المبحث الأول بعنوان الوضع البيئي في الإتحاد الأوروبي، أما المبحث الثاني فكان بعنوان آليات الإتحاد الأوروبي لمكافحة تغير المناخ.

الدراسات السابقة:

لقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على ما توصلت إليه الدراسات السابقة التي تعتبر قريبة من الموضوع محل البحث، ومن بين تلك الدراسات يمكن أن نذكر:

***الدراسة الأولى:** قام بها "طلال العازمي" حول موضوع: مساعي أوروبا لحماية البيئة تصطدم بعقبات كبرى. وفي هذه الدراسة تطرق الباحث إلى الإشكالية التالية:

ما هي مساعي أوروبا لحماية البيئة؟ وما هي أهم العقبات التي تصطدم بها؟

حيث ركزت هذه الدراسة على: آليات وتدابير حماية البيئة في الإتحاد الأوروبي بشكل عام إلى تطور الوعي بأهمية حماية البيئة في القارة الأوروبية والاهتمام بالشؤون البيئية، ويسعى الإتحاد الأوروبي إلى تحسين جودة الهواء والماء والتحكم في معالجة النفايات ومراقبة الصناعات الضارة بالبيئة.

***الدراسة الثانية:** التي قام بها "أحمد سعيد نوفل" حول موضوع الإتحاد الأوروبي في مطلع الألفية الثالثة، الواقع والتحديات. وفي هذه الدراسة تناول الباحث الإشكالية التالية.

ها هو واقع المنظومة الأوروبية؟ من خلال الإطلاع على مؤسسات الإتحاد الأوروبي ودراسة نشأة الإتحاد الأوروبي ومعرفة مكونات القوة الأوروبية وعناصرها والتحديات الداخلية والدولية التي تواجه الإتحاد ومستقبله في ظل النظام الدولي الجديد في مطلع الألفية الثالثة.

الدراسة الثالثة التي قام بها "جون بينمر وسايمون آشروود" حول موضوع الإتحاد الأوروبي مقدمة البيئة قصيرة جدا. وفي هذه الدراسة تناول الباحثان للإشكالية التالية. ما مدى إهتمام الإتحاد الأوربي بالسياسات البيئية؟

حيث صارت البيئة، وبالأخص تغير المناخ، مبدأ مهما للتفاوض الدولي. فالبيئة أحد الميادين التي أعطيت فيها الصلاحيات تخفيفا لتلك الغاية التي يوجد اتفاق عام على أنها غاية منشودة.

صعوبات الدراسة:

من بين التي واجهت الباحثة في هذه الدراسة ضيق الوقت، حيث أن هذه الدراسة محددة وهذه الدراسة تتطلب جهد ووقت كبير كما لها قلة المراجع التي تناولت موضوع البيئة في الإتحاد الأوروبي، لأن أغلب المراجع تطرقت إلى موضوع البيئة وحماية البيئة على المستوى الدولي.

إن البيئة بشقيها الطبيعي والمشيد هي كل متكامل إطارها الكرة الأرضية ومحتويات هذا الإطار ليست جامدة بل إنها دائمة التفاعل مؤثرة ومتأثرة، والإنسان نفسه واحد من مكونات البيئة يتفاعل مع مكوناتها بما في ذلك أقرانه من البشر، كان له مما لا شك فيه المساهمة في تعدد المشكلات البيئية وتناقض الموارد ودراساتها من الأمور التي تشتغل العالم خاصة بعد اكتشاف الدول الصناعية أن الدمار البيئي الذي يحدث في أي مكان على سطح هذا الكوكب الأرضي يؤثر بطرق أو بآخر على نوعية الحياة في العالم كله. وقد جرى عقد عدة ندوات ومؤتمرات عديدة لمعالجة المشكلات البيئية المتزايدة في العالم كما تطورت وتزايدت الاهتمامات بحماية البيئة والدفاع عن البيئة، وتهاجم ما له صلة بجميع أنواعه، قطع الغابات، استخدام المبيدات وغيرها.

وعلى هذا الأساس يهدف هذا الفصل إلى إعطاء مفاهيم أساسية حول السياسة البيئية من خلال التطرق إلى مفهوم السياسة البيئية وأهداف السياسة البيئية وكذلك التطرق إلى أهم أدوات السياسة البيئية في المبحث الأول. أما المبحث الثاني يعالج حماية من خلال عرض مفهوم حماية البيئة ومعايير حماية ثم الأسباب والعوامل التي تجعل من حماية البيئة أمرا ضروريا.

المبحث الأول: ماهية السياسة البيئية

تحديد المفاهيم من الأمور الحيوية لأي باحث لكي يحدد الإطار الذي يعمل منه أو يحدد القاعدة التي يركز عليها حيث أن المفاهيم ما هي إلا نتاج خبرات عديدة وجهود منظمة من قبل الباحثين ،حيث خاض العديد من الفقهاء والقانونين في تحديد مفهوم السياسة البيئية من ذلك تحديد تعريف السياسة البيئية وأهداف السياسة البيئية ومبادئها وأدوات السياسة البيئية. كذلك من بين أوجه الاهتمام بالسياسة البيئية على المستوى الدولي أن وجهت المنظمات الدولية، جهودها وأنشطتها نحو ضرورة حماية البيئة والحفاظ عليها ،وذلك عبر بعض المحطات التي لا يمكن التغاضي.من ذلك:تحديد مفهوم حماية البيئة ومعايير حماية البيئة، والتطرق إلى أسباب وعوامل حماية البيئة.

المطلب الأول: مفهوم السياسة العامة البيئية

البيئة مصطلح أو لفظ شائع الاستخدام في الأوساط العلمية في الوقت الراهن، كما يتسع استخدامه عند عامة الناس، وفي ضوء تلك العمومية نجد تعريفات عدة باختلاف علاقة الإنسان بالبيئة فالمدرسة بيئة والجامعة بيئة والمصنع بيئة والمجتمع بيئة والعالم كله بيئة[1].

ويقصد في اللغة العربية بالبيئة بالمكان أو المنزل المستقر فيه، والبيئة مشتقة (بوأ) وهي المكان أو المحيط أو المنزل الذي يعيش فيه والذي يتعين فيه الكائن الحي، فقد جاء في لسان العرب بوأتك بيتا: اتخذت لك بيتا، وقيل تبوأه وأصلحه وهيأه، وتبوأ نزل وأقام وإباءه منزلا، وبوأه إياه، وبوأه له، وبوأه فيه، بمعنى هيأه وأنزله ومكن له فيه، وبوأته منزلا أي جعله ذا منزل[2].

ويتضح المعنى اللغوي للبيئة أنها المكان أو المنزل الذي يتخذ مقر له خاصة والحياة فيه بكل ما فيه من الظروف، وتمثل البيئة المفهوم حيزا جغرافيا، ذات خصائص معينة من مناخ وتضاريس ومجموعة من الموارد الموفرة للكائن الحي.

---

[1]– زين الدين عبد القدوس، البيئة والإنسان. الإسكندرية: منشأة المعارف، 1991، ص ص 34.

[2]–ابن منظور، لسان العرب. بيروت، دار صادر، [د.س.ن]، ص 328.

كما جاء لفظ البيئة ...في أكثر من موقع في القرآن الكريم ومثال ذلك قوله تعالى: " **وَاذْكُرُوا إِذْ جَعَلَكُمْ خُلَفَاءَ مِنْ بَعْدِ عَادٍ وَبَوَّأَكُمْ فِي الْأَرْضِ تَتَّخِذُونَ مِنْ سُهُولِهَا قُصُورًا وَتَنْحِتُونَ الْجِبَالَ بُيُوتًا فَاذْكُرُوا آَلَاءَ اللَّهِ وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ**....."[1].

وقوله سبحانه وتعالى: " أن تبوأ لقومكما بمصر بيوتا..."[2]

وقوله كذلك: "و الذين تبوأ الدار والإيمان من قبلهم يحبون من هاجر إليهم ..."[3]

أما في اللغة الإنجليزية تستخدم لفظ Environnement بأنها مجموعة الظروف المحيطة التي تؤثر على النمو والتنمية، ويستخدم كذلك للتعبير عن الظروف الطبيعية مثل المواد والماء والأرض التي يعيش فيها الإنسان، أما من حيث الوجهة العلمية ففي المكان التي يحيط بالشخص ويؤثر على مشاعره أو أخلاقه وأفكاره.

وعن اللغة الفرنسية تعرف كلمة البيئة Environnement بأنها مجموعة الظروف الطبيعية للمكان من هواء وماء وأرض والكائنات الحية المحيطة بالإنسان، كما شمل ما يقيمه الإنسان من منشآت[4] وفي ضوء ذلك فالبيئة في اللغة هي الوسط المحيط الذي يحيا فيه الإنسان مع كل ما يلزم من مقومات حماية ويمارس فيه علاقاته مع غيره من بني البشر.

وعليه فإن البيئة هي ذلك الحيز الذي يمارس فيه البشر مختلف أنشطة حياتهم وتشمل ضمن الإطار كافة الكائنات الحية من حيوان ونبات والتي يتعايش معها الإنسان ويشكلون سويا سلسلة متصلة فيما بينهم.[5]

مفهوم البيئة اصطلاحا: البيئة لفظة شاع استخدامها في السنوات الأخيرة، ورغم ذلك مازال المفهوم الدقيق لها غامضا عند الكثيرين.

---

[1]. سورة الأعراف، الآية 74.

[2]. سورة الأعراف، الآية 87.

[3]. سورة الحشر، الآية 09.

[4]. محمود عبد المولى، البيئة والتلوث. ط2، [د.ب.ن]: مؤسسة شباب الجامعة، 2006، ص ص 22–25.

[5]– حسين طه، البيئة والإنسان: دراسات في الأيكولوجيا البشرية. ط3، الكويت: وكالة المطبوعات، 19847، ص ص 11–15.

لا سيما وأنه ليس هناك تعريف واحد يحدد ويبين ماهية البيئة، فقد تعددت وتنوعت تعريفات مفهوم البيئة كسائر المفاهيم الآخرين التي يحاول البشر تفسيرها.

وقد أشار معجم العلوم الاجتماعية إلى مفهوم البيئة بأنها كل ما يثير سلوك الإنسان ويؤثر فيه.[1]

بمعنى أن البيئة هي ذلك الإطار الديني يعيش عليه الإنسان ويتأثر بظروفه وتنعكس ذلك على أحواله الصحية والنفسية والاجتماعية، وقد أكد علماء الاجتماع على أدمية دراسة الظروف والحوادث الخارجة عن الإنسان سواء كانت اجتماعية، ثقافية، فيزيقية، فقد لوحظ أن عددا من العلماء مزج ما بين فكرتي البيئة والوارثة لشرح السلوك الإنساني ومنهم من بالغ في بيان أثر البيئة الجغرافية في تشكيل في مقدمته ومونتيسكيو في روح القوانين."

ويعرف الدكتور "**ألبي**" البيئة أنها "العوامل الطبيعية والكيميائية المحيطة بالكائن الحي"[2] ونلاحظ أن هذا التعريف قدر ركز على الجانب الفيزيقي الطبيعي للبيئة والتي يقصد بها العوامل الطبيعية مثل: الماء، الهواء، والطعام والأرض، والمخلفات والطقس (الحرارة، الرياح، الأمطار...) والظواهر والكوارث البيئية (الرعد، والأعاصير، الحرائق...) والضوء والإشعاع والضوضاء وكذلك المباني من حيث المساحة والتهوية... إضافة إلى بيئة الحيوية من الكائنات الحية (البيانات، والحيوانات).

وفي المقابل نجد أن هناك جملة من التعريفات التي ركزت على الجانب الاجتماعي للبيئة فقط مثل تعريف د. أطن بومبارت الذي جاء فيه أن البيئة كل ما يؤثر سلوك الفرد أو الجماعة ويؤثر فيها."[3]

ويقصد بذلك البيئة النفسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتي تشمل العلاقات بين أفراد المجتمع والعادات التقاليد والمعتقدات السائدة في المجتمع، والخدمات المتوفرة وكذلك القوانين والحالة الأمنية وتشمل كذلك كل ما يؤثر في الحالة النفسية للفرد.

---

[1]– إبراهيم محكور، معجم العلوم الاجتماعية. مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1975، ص 103.

[2]– حسن الجوهري، البيئة والمجتمع. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1995، ص 40.

[3]– مدني كامل فرج، النظام البيئي. مصر: المكتب الجامعي الحديث، 1998، ص 88.

وهناك من يعرف البيئة حسب الوظيفة التي تؤديها بأنها: "... الإطار الذي يمارس فيه الإنسان حياته، ويحصل منها على مقومات حياته من غذاء وكساء ودواء ومأوى ويمارس فيه مع أقرانه من بين البشر[1]. فالكائن البشري لا يكتب له البقاء بمعزل عن عناصر الطبيعية التي تمده بأسباب البقاء ، ولا يمكن أن يستغني عن الحياة الاجتماعية التي يمارس فيها ألوان النشاط الاقتصادي والثقافي والاجتماعي لإشباع حاجياته الأولية البيولوجية وحاجاته الإنسانية أو الثانوية المكتسبة مكونا بذلك حضارة إنسانية تضم كل هذه النماذج من النشاطات والتفاعلات القائمة مع طبيعة ومع المجتمع.

وفي عام 1972 انعقد بمدينة ستوكهولم مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة البشرية والذي استطاع أن يضفي للفظة البيئة معنى يتسم بالشمولية والحداثة والذي عرف البيئة بأنها: "رصيد الموارد المادية والاجتماعية المتاحة في وقت ما ومكان ما لإشباع حاجات الإنسان وتطلعاته" بمعنى أخر من الإطار العام الذي يحيا فيه الإنسان مع غيره من الكائنات الحية وهي كافة العوامل الجغرافية (الطبيعية) والعوامل الثقافية والاجتماعية والإنسانية التي تؤثر على أفراد وجماعات المجتمع.

[1]– إبراهيم خليفة، المجتمع ...التلوث. الأردن: دار السعيد للنشر والطباعة، 2001، ص 69.

تعريف الأمم المتحدة للبيئة: تعرفها على أنها:

ذلك النظام الفيزيائي والبيولوجي الذي يحيا فيه الإنسان والكائنات الأخرى، وهي كل متكامل وإن كانت معقدة تشمل على عناصر متداخلة ومترابطة[1].

تعريف هيئة حماية البيئة الأمريكية للبيئة:

"هي مجموعة العناصر والمنظومة المعقدة التي تجمعها التي تجعل الأشياء والظروف المحيطة بحياة الأفراد والمجتمعات كما يتم معاينتها"[2].

تعريف الإتحاد الأوروبي للبيئة:

"هي مجمل الأشياء التي تحيط بحياة الإنسان وتؤثر في الأفراد والمجتمعات ، وتشمل على الموارد الطبيعية (البيئة الطبيعية) من الهواء والماء والتربة والمباني الجذرية، (البيئة الحضرية)، والظروف المحيطة بمكان العمل (بيئة العمل) وتشمل كذلك الكائنات الحية من نبات وحيوانات والكائنات المجهرية[3].

كما نلاحظ أن التعريف تطرق إلى أنواع البيئة ومختلف مكوناتها.

تعريف القاموس العام للبيئة:

"الوسط الفيزيائي والكيماوي والبيولوجي الذي يحيط بالكائن الحي"[4]

مفهوم السياسة البيئية : ترتبط السياسة البيئة بمفهوم السياسة العامة لدولة، وهي بذلك عنصر من السياسة العامة وتتمثل في التوجيهات العامة المتعلقة بالبيئة لمنظمة ما (شركة، مؤسسة، جمعية أو هيئية) يتم إملاءها ما شكل رسمي من طرف أعلى مستوى في الإدارة[5].

وهنا يتمكن الاستدلال بالتعريف التالي: السياسة البيئة جزء من السياسة العامة وضرورية لمستقبل أفضل للإنسان، كما أن مهمة السياسة البيئة لا تنحصر فقط في معالجة الإضرار البيئة المتواجدة أصلا،

---

[1]. نجم الغزاوي، عبد الله حكمت النقار، إدارة البيئة نظم ومتطلبات ISO14000. الأردن: دار المسيرة، 2007، ص 93.

2-http.//beaah.com/home/Env-artales .public Articales / golassary.html.

[3]- http// www. beaah com/home Env-artales.public Articales/ golassary.html.

[4]. نجم الغزاوي، عبد الله حكمت النقار، إدارة البيئة نظم ومتطلبات ISO14000. مرجع سابق، ص 94.

[5]– مصطفى بابكر، "السياسات البيئة". مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، العدد 25، جانفي 2004، ص 4.

وإنما تتعدى ذلك للمطالبة يتجنب المشاكل البيئة وتقليل الأخطار الناجمة عنها قدر الإمكان، كما تسعى إلى إيجاد الإجراءات الضرورية والفعالية لحماية صحة الإنسان وحياته من كافة أشكال التلوث[1].

وتعريف السياسة البيئة على أنها: مجموعة من الترتيبات والإجراءات التي تنتجها الحكومة بقصة إحداث أثار إيجابية ونتائج اقتصادية وبيئية مرغوبة تدعم التنمية المستدامة، أو الحيلولة دون حدوث نتائج وأثار من شأنها أن تعطل الدول في المضي قدما في تحقيق أهداف التنمية[2].

تعرف السياسة البيئة أيضا بأنها: " تلك الحزمة من الخطوات العزيمة التي تعكس القواعد الإجراءات التي تحدد أسلوب تنفيذ إستراتجية بيئة مع تحديده مهام المؤسسات والجهات المختلفة المشاركة في تحقيق نتائج هذه الإستراتجية[3].

ويتفق هذا التعريف مع التعريف الذي يعرف السياسة البيئية على أنها: " عبارة عن إعلان إدارة المؤسسات لتعدداتها وإلتزاماتها اتجاه البيئة، والسياسة البيئية يجب أن تكون أساس وركيزة نظام الإدارة البيئة، وتوفر منظور موحد فيما يتعلق بالاهتمامات البيئية من قبل المنظمة ككل. فهي إطار عام يتم من خلاله اعتماد والأهداف والغايات البيئية التي يجب أخذها بعين الاعتبار عند صياغة وتطبيق الخطط من قبل المنظمة أن على كل فرد في المنظمة أن يفهم أبعاد السياسية البيئية. وما هو المتوقع منه أن يؤديه في إطار هذه السياسة والأهداف البيئة التي تزيد المنظمة تحقيقها.

إن السياسات البيئية تشير إلى المجالات التي توجه فيها المؤسسات الحكومية أو الدولية نحو تحسين نوعية البيئة على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية. ولأن هذا المجال يعتبر وإسعافات التركيز سينصب على استخدام آليات موجهة نحو تعزيز القدرات المشاركة والمؤسسة المعالجة القضايا البيئية بصورة فعالة من خلال وضع سياسات بيئة فعالة[4].

---

[1]– على دريوسي، السياسة البيئة ومهامها الأساسية. متحصل عليه:
http:// www aherwar. Arg-/delat/shorw. Art. asp…. :23395.03/02/2017.

[2]– ليلى جودي، "الاستقرار البيئي في ظل قيود تمويل التنمية المستدامة مع الإشارة حالة الجزائر"، مذكرة ماجستير، (قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2007)، ص 84.

[4]– حدد خليل الرفاعي، أثر وسائل الإعلام في التكوين البيئي.[د.ب.ن]، ركز دراسات الوحدة العربية: 2015، ص 75.

التعريف الإجرائي: السياسة العامة البيئة هي مجموعة الوسائل والطرق والاجتماعات التي تستخدمها أو تسنها السلطات من أجل تنظيم علاقة الإنسان بالبيئة، هذه الطلاقة تشمل كافة الأنشطة والعمليات سواء المتعلقة بالإنتاج أو بالاستهلاك أو التوزيع أو المخلفات وتتم السياسة العامة البيئة على مرحلتين.

الأولى: وهي إقرار المعايير الأزمة لتحقيق الجودة البيئة، أما الثانية فتتم بوضع نظام تشريعي يتضمن الوسائل الموفرة لتحقيق المعايير البيئية.

لذلك فإن مهمة السياسة العامة البيئة لا تنحصر فقط في معالجة الإقرار المتواجدة صالا وغنما تتعدى ذلك للمطالبة يتجنب المشاكل البيئة وتقليل الأخطار الناجمة عنها قدر الإمكان، تسعى إلى إيجاد وتطوير الإجراءات الضرورية والفعالية لحماية صحة الإنسان وحياته من كافة أشكال التلوث[1].

[1]– عبد النور ناجي، تحليل السياسات العامة في الجزائر، مدخل إلى تحليل السياسة العامة. عنابة: منشورة باجي مختار، 2009، ص 102.

* من أمم المميزات التي تنتمي بها السياسة العامة البيئة ما يلي:

. الواقعية: أي التعامل مع المشكلات البيئة والقواعد المنظمة لها شكل يتبع من واقع هذه المشكلات.

. أن تعكس الأهداف العامة للبيئة المختلفة إلى كافة المستويات المحلية والعالمية .

. التوافق والتكامل الترابط بين مختلف السياسات المستخدمة، في مجال الحفاظ على البيئة في كل المجلات الصناعية، الزراعية، السياسية....إلخ.

. أن تكون مرشدة ومعدلة للسلوك البشري سواء على المستوى الفردي أو الجماعي بحيث تحقق القناعة بأهمية البيئة والحفاظ عليها[1].

. اعتمادها على أدوات مرنة، واقعية، قابلة للتنفيذ تعتمد في الأساس على الردع الذاتي والالتزام الطوعي وليس فقط أوات الردع الرسمية.

. وجود أطر تشريعية تدعم هذه السياسات وتعطي لها الاستمرارية وآليات التنفيذ والمتابعة مع وضع قواعد لمواجهة عدم الالتزام، على أن تراجع هذه التشريعات بصفة دائمة لتنفيذها بما يفسر التطبيق العملي للسياسة العامة البيئة.

. وجود التنظيمات العملي للسياسة العامة البيئة.

. وجود التنظيمات الفعالة بالتنفيذ لهذه السياسات مع تنمية الموارد البشرية على تنفيذ السياسات العامة البيئية[2].

---

[1]– عبد الله الحرشي حميد، "السياسة البيئة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة مع دراسة حالة الجزائر 1994–2014". مذكرة ماجستر، (قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف،2005)، ص 54.

[2]– محمد إبراهيم حسن، البيئة والتلوث. دراسات تحليلية نوع البيئات ومظاهر التلوث، مصر: مركز الإسكندرية للكتاب، 1995، ص 07.

المطلب الثاني: أهداف و مبادئ السياسة البيئية

أولا: أهداف السياسة العامة البيئة.

لتكون السياسة العامة البيئة ناجحة يجب أن تحدد أهدافها بوضوح:

ومن بين أهم الأهداف التي تسعى السياسة العامة البيئة إلى تحقيقها ما يلي:

1 . محاولة التحقيق أو الحد من الممارسات التي تؤدي إلى تدهور موارد البيئة أو تنظيمها بما يكفل معالجة مصادر التلوث وتخفيف أثاره قدر الإمكان.

2 . استعادة الوضع من الأمثل لمكونات البيئة وخصائصها الفيزيائية والكيميائية والحيوية بما يكفل قدراتها الاستعانة والإنتاجية.

3 . مراعاة الاعتبارات البيئة في الخطط التنموية المختلفة، وتقيم الإثارة البيئة في مختلف المشاريع خاصة الاقتصادية.

4 . إن الدور ينبغي أن تؤديه السياسة العامة البيئية مرتبط بشكل وثيق بالثقافة البيئة، ففي الوقت تسعى لحل المشاكل البيئية باستخدام آليات تقنية وإدارية تسعى الثقافة البيئية بالتوازي وباهتمام متزايد إلى إحداث تغيرات في طرق التفكير والسلوك البيئي عند الإنسان بحيث يتصرف كل فرد كأنه صاحب القرار[1].

ثانيا: مبادئ السياسة البيئية: عادة ما يواجه تطبيق السياسات العامة البيئية العديد من المشاكل والصعوبات والعقبات، لذا فإن هذه السياسات إذا أردناها أن تكون أن تكون ناجحة وفقا له، عمليات تحديد بعض المبادئ العملية التي تضمن فعاليتها ومن بين هذه المبادئ ما يلي:

[1]. محمد إبراهيم حسن، البيئة والتلوث. دراسات تحليلية لأنواع البيئات ومظاهر التلوث، مرجع سابق، ص 07.

1 . مبدأ من يلوث يدفع: وهو أحد الركائز الهامة في تطبيق السياسات العامة البيئية، ويقضي بتفعيل تكاليف التلوث للمتسبب فيه، أي من يستخدم الموارد البيئية أو يخل بها يجب أن يدفع أو تعونها.

2 . مبدأ تحمل التكاليف للمستفيد من حماية البيئة: يقضي هذا المبدأ بأن يقوم المستفيدون من حماية البيئة من التلوث يتحمل التكاليف المترتبة على تقديم هذه الخدمات فمثلا المستفيدون من قيام مشروع لمعالجة مياه الصرف الصحي في منظمة ما، يجب أن يشاركوا في تمويل هذا المشروع.

3 . مبدأ الاحتياط: يقوم هذا المبدأ على أساس تقليل المخاطر المختلفة خاصة عدد التعامل مع مواد أو تكنولوجيا لم التعرف عليها بدقة وعلى آثارها البيئية.

4 . مبدأ مركزية أو الإقليمية: هذا المبدأ يعتمد على أن الإجراءات البيئية ووسائلها يجب أن تحدد بواسطة أدى مستوى من مستويات السلطة والتي تتناسب مع ملامح مشكلة بيئية معينة في منطقة معينة، وتساعد مركزية في التخفيف من مشاكل الروتين والبيروقراطية عند تنفيذ السياسة العامة البيئة وبالتالي تضمن استمرار ونجاح هذه السياسات.

5 . مبدأ تقويم الآثار البيئية: ظهر مفهوم أو فكرة تقويم الآثار البيئة لأول مرة عامة 1969 م في الو م أ في قانون السياسة الوطنية للبيئة عام 1969، وبعده التاريخ أخذت بهذه الفكرة العديد من الدول في قوانينها البيئية[1].

وتعد حاليا من المتطلبات الأساسية لتخطيط السياسات التنموية أو البيئية الناجحة، يؤكد هذا المفهوم على أن المحافظة على البيئة من المقومات الأساسية والضرورية لإنجاح المشاريع التنموية واستمرارها، كما انه يعني ضرورة تقويم تأثير أي نشاط مشروع أو سياسة على البيئة تتم تعديله لتفادي الضرر وهذا فكرة تقويم الآثار البيئة لا تعد وسيلة في حد ذاتها ولكن الفرض الأساسي منها هو تقديم المساعدة وتوفير المعلومات الجيدة لما يفي القرارات والسياسات[2].

---

[1]. محمد إبراهيم حسن، مرجع سابق، ص7.

[2]. احمد أبو الزيد الرسول، التنمية المتواصلة الإبعاد والمنهج. الإسكندرية: مكتبة بستان المعرفة، 2007، ص ص 63–65.

6 . نشر الوعي البيئي: من خلال التربية البيئة ونشر الوعي البيئي يتحقق اشتراك الفرد إتخاذ القرارات المتعلقة بالبيئة، فالفرد هو أحد طرفي العالم التفاعل وبالتالي فإن إشراكه في الدراسات البيئة وتحديد المشكلات وإيجاد البدائل بعد منا الأمور المنطقية، إذا لا يجوز أن يتخذ أحد القرارات ويفرضها على الفرد دون أن يشارك فيها، فهذا يقلل من اقتنائه وحماسه لتنفيذ هذا القار بينما إذا شارك الفرد في اتخاذ القرار فإن ذلك يجعله في إقناع كامل وحرص على تنفيذ قرار شارك في صنعه[1].

أداة في تقدم اتجاه وسلوك العقل لتغير مملحه أو منفعة البيئة ككل بصفة عامة وشاملة وحماية البيئة قيمة من قيم المجتمع التي تسعى النظام القانونية بصفة عامة لتأكيدها ويجب على المشرع إدراك أن هذه القيمة هي قيمة مركبة تتداخل فيها عناصر مختلفة، فالبيئة قيمة مركبة الصفات والمجالات وليست كأي قيمة بسيطة يتدخل القانون لحمايتها مثل حماية الملكية وعلى كل حال فإن هذه العناصر المختلفة جميعا للوصول إلى تكوين البيئة كقيمة من القيم التي يسعى النظام القانوني للحفاظ عليها.

[1]. أحمد حسين القاني، وفارعه محمد حسين، التربية البيئية بين الحاضر والمستقبل. بيروت: مركز الوحدة العربية، 1999، ص12.

المطلب الثالث: أدوات السياسة البيئية.

تتنوع أدوات السياسة البيئية بين أدوات تنظيمية وأدوات اقتصادية.

الأدوات التنظيمية: يعتبر التنظيم القانوني أكثر وسائل حماية البيئة انتشار وقبولا في غالبية دول العالم خاصة الدول النامية.

وتتمثل الأدوات التنظيمية في الأوامر التي تصدر عن السلطات الإدارية المختصة بحماية البيئة، والمتمثلة في المنع أو التصريح (أفعل أو لا تفعل)، وتدعي كذلك قيود التحكم والسيطرة عندما تكون مرتبطة بمصدر التلوث بحيث تحدد القيود كيف؟

وأين يتم الحد من التلوث؟

تعتبر المعايير من بين الأدوات التنظيمية التي يتم استخدامها على نطاق واسع وتأخذ أربعة أشكال هي: معايير النوعية البيئية، معايير الانبعاث، معايير خاصة بالمنتوج، ومعايير خاصة بالطريقة التقنية.

أولا: معايير النوعية البيئية: تضع هذه المعايير النوعية العامة الواجب تحقيقها بناء على قدرات الوسط فهي إذا ترتبط بغايات محددة مسبقا يرجى بلوغها، بحيث تحدد مستوى جودة الأوساط المستقبلية للتلوث، أي أن هناك معدل محدد من كمية الملوث في الوسط الطبيعي مثلا: الحد الأقصى بالنسبة لثاني أوكسيد الكربون في الجو[1].

ثانيا: معايير الانبعاثات: تحدد هذه المعايير الكمية القصوى المسموح بها للمخلفات في مكان معين وحدود إصدار ثاني أوكسيد الكربون في مؤسسة ما.

---

[1]. الطاهر خامرة، "المسؤولية البيئية والاجتماعية: مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة– حالة سوناطراك". مذكرة ماجستير، (جامعة قاصدي مرباح، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، 2006–2007)، ص 65.

ثالثا: معايير خاصة بالمنتوج: من أحدث الاستخدامات، هذا النوع من المعايير على مستوى التجارة الدولية (متطلبات التعبئة، والتغليف، والعلامة البيئة). هذه المعايير تحدد وتوضح الخصائص التي يجب أن تتوافر في المنتوج كنسبة مادة الرصاص في البنزين.

رابعا: معايير خاصة بالطريقة (التقنية): تحدد هذه المعايير الطرق التقنية الواجب استخدامها في الإنتاج والتجهيزات المقاومة للتلوث والواجب تنصيبها.[1]

الأدوات الاقتصادية: تعد الأدوات الاقتصادية من أكثر أدوات السياسة البيئة فعالية، ويقصد بها مجموع الوسائل المستخدمة في حماية البيئة التي تؤثر على نفقات وإيرادات المشروعات الاستثمارية، فهي أداة من النوع المالي تهدف إلى توجيه النشاط الاقتصادي بشكل يحقق التنمية المستدامة.

ومن أهم صور الأدوات الاقتصادية نذكر الجباية البيئية والإعانة (المنح الخضراء).

1 . الجباية البيئية: (الضرائب البيئية):

تعرف على أنها: "مختلف الضرائب والرسوم التي تفرضها الدولة على الأشخاص المعنويين والطبيعيين والملوثين، والتي تشمل كذلك مختلف الإعفاءات والتحفيزات الجبائية للأشخاص المعنويين والطبيعيين الذين يستخدمون في نشاطاتهم الاقتصادية تقنيات صديقة للبيئة"[2].

يفهم من التعريف أن الجباية البيئة والجبائية الخضراء مجموع الرسوم والضرائب المفروضة على بعض الأنشطة الملوثة للبيئة يهدف تغيير سلوك الصناعيين والمنتجين اتجاه البيئة للكف أو التقليل من النشاطات الضارة بالبيئة[3].

ويمكن إجمال أهداف الجبائية البيئية فيما يلي:

---

[1]. كمال رزيق، "دور الدولة في حماية البيئة في الجزائر". مجلة الباحث، الجزائر، العدد الخامس، 2007، ص 98.

[2]. فارس مسدور، "أهمية تدخل الحكومات في حماية البيئة من خلال الجباية البيئية". مجلة الباحث، الجزائر، العدد السابع، 2010، ص 348.

[3]. نبيل قطاف، "دور الضرائب والرسوم في تمويل البلديات". مذكرة ماجستير، (جامعة بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2008)، ص 45.

* المساهمة في إزالة التلوث عن طريق ما تضمنه الجباية البيئية من إجراءات عقابية، سواء كانت غرامات مالية أو عقوبات جبائية يتعرض لها كل مخالف لقواعد حماية البيئة.

* تصحيح نقائض السوق إذ أصبحت الإجراءات القانونية وحدها لا تكفي لردع المخالفين، وكذا ضعف وقلة الموارد المالية المخصصة لحماية البيئة.

* ضمان بيئة صحية لكل شخص في المجتمع والعالم، وهذا ما نصت عليه مختلف الشرائع والقوانين والاتفاقيات.

* غرس ثقافة المحافظة على المحيط لدى المجتمع والعالم.

* رقابة البيئة محليا وعالميا من النشاط الإنساني الضار.

* الحد من التلوث والضرائب تؤدي بالمكلف إلى الاتجاه نحو التقليل من التلوث.

* إيجاد مصادر مالية جديدة من خلالها يتم إزالة النفايات.

* تحفز أو تشجع على عدم تخزين النفايات الصناعية الخاصة أو الخطيرة.

* الحد من الأنشطة الخطيرة والملوثة للبيئة باعتبارها مكلفة جدا.[1]

1- كمال رزيق، مرجع سابق، ص 100.

المبحث الثاني: ماهية حماية البيئة

إذا كانت البيئة الإنسانية تشكل إلا واحد متكاملا في نسق طبيعي، وما أقاليم دول أعضاء المجتمع الدولي إلا أجزاء اقتطعت في الحل الواحد وإذا كانت أعالي البحار والمحيطات وما يعلوها من هواء والفضاء الخارجي لا تخضع للسيادة الإقليمية للدولة. بل تعتبر كلها نطاقا مشتركا بين الدول هذه الحقيقة أدت إلى زيادة الاهتمام بحماية البيئة.

المطلب الأول: مفهوم حماية البيئة

يقصد بحماية البيئة استعمار الأرض بإصلاحها وعدم الإفساد فيها

فقد خلق الله سبحانه وتعالى الأرض في يومين، "وجعل في رواسي من فوقها، وبارك فيها وقدر فيها أقواتها في أربعة أيام سواء للسائلين"[1] وقيل خلق الإنسان قال الخالق تبارك الله وتعالى لملائكته الكرام، " وإني جاعل في الأرض خليفة، وقالوا أتجعل فيها من يفسد فيها ويسفك الدماء ونحن نسبح بحمدك ونقدس لك، قال إني أعلم ما لا تعلمون"[2] .

وبين للملائكة، في الآية التالية أنه تعالى فضل الإنسان واستخلفه في الأرض دون الملائكة، بالعلم الذي علمه له، وطلب سبحانه من الناس أن يعمروا الأرض التي خلقوا منها فقال لهم جل شأنه على لسان نبيه صالح عليه السلام "هو أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها..."[3]. ونهاهم عن الإفساد في الأرض فقال لهم "ولا تفسدوا في الأرض بعد إصلاحها، وادعوهم خوفا وطمعا إن رحمة الله قريب من المحسنين"[4].

الإنسان مطالب بالعلم الذي خصه الله به بتعمير الأرض وحس الاستفادة من خيرات الله فيها، وهو نهى قبل ذلك عن الإفساد فيها أو تحويل النافع من مواردها أو عناصرها إلى ضار.

بعد تزايد خطورة التلوث البيئي الذي ضرب الأرض التي نعيش عليها من أدناها إلى أقصاها حرصت أغلب الدول المتحضرة على إقامة هيئات فنية متخصصة في مجال حماية البيئة تقوم بدراسة كافة السبل

---

[1]. الآية رقم 10 من سورة فصلت.

[2]. الآية رقم 30 من سورة البقرة.

[3]. الآية رقم 61 من سورة هود.

[4]. الآية رقم 56 من سورة الأعراف.

الكفيلة بالحفاظ على سلامة البيئة ودفع التلوث عنها، بما في ذلك إعداد مشروعات قوانين واللوائح التي نراها لازمة لحماية البيئة، وتتمتع هذه الهيئات في بعض الدول بجانب من صلاحيات السلطة العامة، ويطلق عليها تسميات متعددة منها لجنة أو مجلس أو وكالة أو إدارة أو هيئة حماية البيئة، ومن هذه الهيئات وكالة حماية البيئة بالو.م.أ، وتتبعها فروع متخصصة في مكافحة بعض نوعيات التلوث، وذلك كمكتب النفايات الصلبة الذي يعمل على حماية البيئة من تلك النفايات التي زادت أحجامها ونوعياتها في العصر الحديث بصورة مفزعة. ومنها إدارة البيئة الفيدرالية بكندا، والإدارة الوطنية لحماية الوسط الطبيعي بالسويد، وهيأة مكافحة التلوث بالنرويج. وبلغ الاهتمام بحماية البيئة في بعض الدول على درجة تخصيص وزيرا للبيئة، كما هو الشأن في بريطانيا وفرنسا.

وكثيرا ما تترك السلطات المركزية في الدول المختلفة للسلطات المحلية جانبا هاما من جوانب الاختصاص لحماية البيئة. خاصة فيما يتعلق بالتعامل مع النفايات المنزلية، وصيانة نظافة الأماكن العامة. وذلك سواء أكانت الدولة فيدرالية كالو.م.أ، أم بسيطة كفرنسا. وقد تنشأ هيآت محلية لحماية البيئة على المستوى الإقليمي. وغالبا ما يتولى وزير الصحة أو وزير البيئة إن وجد مهمة الإشراف على الهيأة المختصة بشؤون البيئة على المستوى القومي[1].

***تشكيل هيآت حماية البيئة:** من المنطقي أن تشكل هيأة حماية البيئة . أيا كانت تسميتها . في أية دولة من الدول من ممثلين على مستوى عال لكافة الجهات المعنية بشؤون البيئة في أي جانب من جوانبها، سواء أتمثلت في وزارات أم هيآت أم جمعيات أم معاهد علمية. وعلى رأس هذه الجهات تأتي عادة وزارة الصحة، التي قد يتولى وزيرها رئاسة الهيأة في حال عدم وجود وزارات خاصة لشؤون البيئة.

وتضم هيأة حماية البيئة ممثلي الوزارات المعنية، كوزارة النفط، وزارة التخطيط، وزارة المواصلات، ووزارة التجارة والصناعة. كما تضم ممثلي البلديات، ممثل معاهد الأبحاث العلمية، وممثل جمعيات حماية البيئة.

***اختصاصات هيآت حماية البيئة:** تختص هيآت حماية البيئة بمجموعة من الاختصاصات يمكن إنجازها فيما يلي:

---

[1]. ماجد راغب الحلو، قانون حماية البيئة في ضوء الشريعة. الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2007، ص ص58، 60.

1 . اقتراح السياسة العامة لحماية البيئة بجميع عناصرها، متضمنة المعايير العلمية والصحية المناسبة لمعيشة الإنسان، والتي يجب مراعاتها عند اتخاذ أي قرار والقيام بأي نشاط في الدولة.

2 . التنسيق بين مختلف الجهات المعنية بحماية البيئة، خاصة الجهات الحكومية، حتى لا يقع التعارض أو ازدواج الاختصاصات المتصلة بحماية البيئة.

3 . دراسة المشاكل الناتجة عن تلوث البيئة، والكشف عن أسبابها واقتراح الحلول المناسبة لها.

4 . دراسة الآثار البيئية للمشروعات العامة والخاصة قبل إنشائها، وإبداء الرأي فيها، بما يمكن أن يطلق عليه "دراسة الجدوى البيئية للمشروع."

5 . وضع مشروعات القوانين واللوائح الخاصة لحماية البيئة، ودراسة الاتفاقيات الدولية المتصلة بالشؤون البيئية وإبداء الرأي بشأن الانضمام إليها.

6 . طلب إلغاء تراخيص المشروعات التي تخالف النظم والاشتراطات اللازمة لحماية البيئة. وذلك من الجهات المختصة[1].

7 . إصدار قرار بوقف العمل مؤقتا، بأي منشأة يرتب على تشغيلها خطر على البيئة، وذلك تمهيدا لاتخاذ القرار المناسب بشأنها من السلطة المختصة.

8 . جمع المعلومات القومية والدولية المتعلقة بالبيئة، وكذلك طلب البيانات التي تراها ضرورية من أية عامة أو خاصة تمارس نشاطا يمكن أن يلوث البيئة، وذلك لتجميع المعلومات اللازمة لحسن قيامها بمهامها.

9 . وضع خطة لتدريب الكوادر الفنية اللازمة لتنفيذ أنظمة حماية البيئة، سواء على مستوى الحكومي أم على مستوى الأنشطة الخاصة.

10 . وضع برنامج للتثقيف البيئي بالمناسبة، لتوعية الناس وحثهم على المحافظة على بيئتهم لا غنى لهم عن حمايتها.

11 . إعداد خطة للطوارئ البيئية.

12 . الإشراف على لرصيد البيئي.

---

[1]. ماجد راغب الحلو، قانون حماية البيئة في ضوء الشريعة. مرجع سابق، ص ص58، 60.

13 . إدارة المحميات البيئية.

14 . إعداد الموازنة العامة اللازمة لحماية وتنمية البيئة.

***صندوق حماية البيئة:** تحاول تشريعات بعض الدول تدبر الموارد المالية اللازمة لحماية البيئة عن طريق إنشاء صندوق له إرادات معينة تخصص لهذا الغرض[1].

***حوافز حماية البيئة:** نظرا لانخفاض درجة الوعي البيئي وضعف الواعظ الداخلي لحماية البيئة وضحالة الثقافة البيئية، فقد وضعت بعض القوانين من الحوافز المادية ما قدرت جدواه في هذا المجال[2].

---

[1]. ماجد راغب الحلو، قانون حماية البيئة في ضوء الشريعة. مرجع سابق ذكره، ص ص60، 61.

[2]. صلاح عبد الرحمان عبد الحديثي، النظام القانوني الدولي لحماية البيئة. بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2010، ص99.

المطلب الثاني: معايير حماية البيئة:

ثبت علميا أنه من العسير حماية البيئة حماية مطلقة من أي كمية ولو يسيرة من الملوثات الناتجة عن الأنشطة البشرية، وليس من المجدي ترك تقدير كمية الملوثات المسموح بها أو غير المسموح بها للتقييم الشخصي أو لمجرد الظن أو التخمين أو الاعتماد على حواس المسؤولين فبعض الملوثات يمكن إدراكها بالحواس كالنفايات الصلبة والأدخنة وبعضها يحتاج إلى أجهزة دقيقة كأغلب الملوثات الماء والهواء، ولابد من وجود معايير موضوعية أو مقاييس ومواصفات محكمة لتحديد كميات المواد التي يسمح أو لا يسمح بإخراجها إلى البيئة حماية لها، وكذلك تحديد نوعية المواد السامة أو الخطيرة التي يحظر حظرا مطلقا استخدامها في بعض مجالات البيئة ويستعان في تطبيق هذه المعايير بأجهزة علمية دقيقة قادرة على قياس مقادير بالغة الصغر التي تصل إلى جزء من مليون من العينة المراد فحصها.

وبغير الاستناد إلى هذه المعايير الموضوعية لا تستطيع تشريعات حماية البيئة أن تضع أي تنظيم قانوني مؤثر، فليس من الممكن السيطرة على الغازات الضارة المنبعثة من السيارات أو المصانع دون تحديد الكمية التي يحظر تجاوزها من كل نوع من هذه الغازات، ولا تتحقق حماية البحار أو الأنهار من أخطار ملوثات الصرف الصحي دون بيان حدود الكمية لما يمكن أن تحوله المخلفات السائلة . المسموح بتصريفها فيها . من نوعيات الملوثات المختلفة وتستلزم حماية الأغذية تحديد نوعية وكمية الكيماويات التي يمكن إضافتها إليها وتلك المحظور استخدامها بقصد الحفاظ أو إكساب الشكل أو اللون أيا كانت كميتها[1].

وعادة ما تتولى "السلطة التنفيذية" تحديد نوعيات وكميات المواد ذات التأثيرات الضارة أو الخطيرة على البيئة، وتضمنها اللوائح التنفيذية المتصلة بتشريعات حماية البيئة أو تخصص لها ملاحق أو قوائم ترفق بها وتكون جزء منها، ويتولى المشرع تحديد الجهات المسؤولة عن تطبيقها والعقوبات التي توقع على مخالفتها.

---

[1]. صباح العشاوي، المسؤولية الدولية عن حماية البيئة. الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع. 2009، ص168.

ويجب أن يراعى عند تحديد كميات المواد المسموح بإطلاقها في البيئة مدى خطورتها وآثارها[1] الضارة بذاتها أو التفاعل مع غيرها من مكونات البيئة فقط عن الظروف الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية في الدولة التي يوضع التشريع ليطبق فيها.

غير أن تناسب معايير حماية البيئة مع ظروف الدولة لا ينفي فائدة استرشاد بالمعايير أو المقاييس أو المواصفات المعمول بها في المنظمات الدولية كبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأغذية والزراعة، أو المعمول بها في الدول المتقدمة كدول المجموعة الأوروبية واليابان والولايات المتحدة الأمريكية.

وليس معنى ذلك أن معايير حماية البيئة في الدول المتقدمة هي دائما أكثر تشددا منها في الدول المتخلفة. صحيح أن هذه الأخيرة تضطر أحيانا إلى قبول معايير أو مقاييس أكثر تهاونا من ممثلاتها في الأولى، غير أن الدول المتقدمة أيضا كثير ما تضطر إلى قبول معايير أقل تشددا من تلك المتبعة في غيرها بسبب مستلزمات بيئتها الصناعية، فنسبة الإشعاع الذري المسموح بها في دول النادي الذري أكبر من نسبتها في الدول الأخرى، وكل دولة تحاول وفق ظروفها تبني المعيار الذي تراه محققا للتوازي بين مقتضيات حماية البيئة من ناحية مستلزمات النشاط الاقتصادي من ناحية أخرى دون الإفراط أو التفريط.

ويقتضي تطبيق المعايير أو المقاييس البيئية تطبيقا فعليا توفير ما يلي:

*إقامة شبكات للرصد البيئي تشمل مختلف عناصر البيئة وتعطي كافة أرجاء إقليم الدولة، مع تزويدها بالمعدات والأجهزة اللازمة.

---

[1]. صباح العشاوي، المسؤولية الدولية عن حماية البيئة. مرجع سابق، ص168.

*توفير الفنيين الأكفاء القادرين على تشغيل أجهزة الرصد والقياس وتطبيق معايير حماية البيئة[1].

أهم معايير حماية البيئة: تستخدم عدة معايير أو مقاييس لمعرفة مدى التلوث الذي يصيب عناصر البيئة المختلفة أهمها ما يلي:

1 . معيار الوسط المستقبل: ويقوم على أساس وضع حد للتلوث المسموح به في وسط بيئي معين كالماء أو الهواء. وتؤخذ عينات من الوسط المستقبل للملوثات ويتم تحليلها وقياس مقدار ما تحتويه من مواد ملوثة لمعرفة ما إذا كانت في الحدود المسموح بها أو تجاوزتها، ويتم اتخاذ اللازم في ضوء نتيجة التحليل والقياس.

2 . معيار الملوثات المنبعثة: ويتمثل في تحديد كمية الملوثات المنبعثة في مصدر معين خلال وحدة زمنية معينة أو دورة تشغيل محددة. وذلك سواء أكان هذا المصدر ثابتا كالمصانع والمشروعات، أم متحركا كالسيارات والمركبات.

3 . معيار اشتراطات التشغيل: ويعتمد على تحديد شروط معينة يجب توفر ما في بعض المشروعات أو المنشآت ضمانا لحماية البيئة. من ذلك الشروط الواجب توفرها قانونا في المجال العام كالفنادق والمطاعم، سواء تعلقت بالنظافة العامة أم بالتهوئة أم بالإضاءة أم بالأمور الصحية. ومن ذلك اشتراط احتواء المصانع على وحدات خاصة لمعالجة ما ينشأ عنها من ملوثات.

4 . معيار السلع المنتجة: ويقوم هذا المعيار على أساس الخصائص الكيماوية أو الفيزيائية للسلع المنتجة وما قد تحتويه من ملوثات للألوان الصناعية والمواد الحافظة، وما قد يصدر عنها من ملوثات خطيرة كالإشعاعات الذرية.

ويجدر استعمال معياري الوسط المستقبل، والملوثات المنبعثة معا، لقياس أو لمعرفة مدى تلوث عناصر البيئة الأساسية.

---

[1]. صباح العشاوي، مرجع سابق، ص169.

* فبالنسبة لقياس تلوث الهواء يمكن استخدام معيار الوسط المستقبل بأخذ عينات من أماكن مختلفة من البحار أو الأنهار لتحليلها ومعرفة مكوناتها ومدى تلوثها بالإضافة إلى استخدام معيار الملوثات المنبعثة لتحديد نوعية وكمية المواد الملوثة المنبعثة من مصادر معينة والمنصرفة في الوسط محل القياس.

* وبالنسبة لقياس تلوث التربة نأخذ عينات من التربة لتحليلها وبيان محتوياتها وما بها من ملوثات، مع قياس التلوث الناتج عن بعض المصادر كالرش بالمبيدات.

. شبكات الرصد البيئي: لمعرفة ما إذا كانت عناصر البيئة المختلفة نظيفة أو ملوثة، ومدى التلوث أصابها. ولا مكان تطبيق معايير حماية البيئة، لابد من إقامة شبكات للرصد البيئي تنتشر في أماكن متفرقة تغطي إقليم الدولة بأكمله بالكيفية التي تسمح بالحصول على المعلومات الكافية عما أصاب البيئة من ملوثات[1].

المطلب الثالث: أسباب حماية البيئة

لا شك في أن حماية البيئة هدف يتطلب تحقيقه تضافر كافة الجهود، سواء من الأفراد أم من الأفراد أم الهيئات أم المنظمات أم الدول، فالجميع معنيون بتحقيق هذا الهدف. وإذا كان الحصول على بيئة نظيفة يتطلب العديد من الإجراءات والقرارات والتشريعات الوطنية، إلا أن هذه التشريعات وتلك الإجراءات وحدها لا تكفي، بل تذهب سدى إذا لم تكملها الإجراءات والقوانين واللوائح الدولية.

وفيما يلي نبين الأسباب والعوامل التي أدت إلى حماية البيئة.

أولا – الأسباب الجغرافية والطبيعية: إذا كانت كل دولة تستطيع، وفقا لمبدأ سيادتها المعترف به من جانب القانون الدولي، أن تبسط اختصاصها التشريعي والتنفيذي والقضائي على إقليمها وعلى المقيمين فيه، ومن ثم فرض القوانين واللوائح التي تضمن ضبط سلوك هؤلاء الأفراد في هذا الإقليم، إلى أنه لا تستطيع أية دولة، مهما كانت إمكانياتها وقوتها وجبروتها، حماية بيئتها بمفردها. فقد سبق أن ذكرنا أن البيئة الإنسانية تشكل كلا واحدا متكاملا في نسق طبيعي، وما أقاليم الدول أعضاء المجتمع الدولي إلا أجزاء اقتطعت من هذا الكل الواحد، وعلى ذلك فإن البيئة الإنسانية وحدة واحدة لا تتجزأ وعناصرها مشتركة بين جميع المقيمين

[1]. مرجع سابق ذكره، ص ص 169 170.

على الكرة الأرضية، كما أنها مرتبطة ومتصلة ببعضها. فطبقات الهواء فوق إقليم دولة معينة، تصبح بعد عدة أيام أو عدة أسابيع أو شهور الغلاف الجوي لدولة أخرى أو لعدة دول. والمياه الإقليمية لدولة ما، تصبح بعد وقت طال أم قصر المياه الإقليمية لدولة أخرى. والحيوانات البرية والبحرية والطيور تنتقل من مكان لآخر ومن دولة لأخرى، بل ومن قارة لأخرى، حيث لا تعرف في حركتها حدودا أو قيودا[1].

وبالمثل فالأضرار التي تصيب البيئة لا تنحصر في مكان حدوثها، بل تتحرك وتصيب أماكن تبعد آلاف الكيلومترات عن مصدر حدوثها فالهواء الملوث في دولة معينة يعبر الحدود والقارات وينتقل إلى دول وقارات أخرى. والأكثر من هذا فإن الأفعال المؤدية إلى التلوث يمكن أن تحدث في دولة وتنتج أضرارها في دولة أخرى دون حصول أضرار في الدولة الأولى. وما يقال عن تلوث الهواء يصدق على مياه الأنهار والبحار والمحيطات.

ومن ناحية أخرى، فإن عناصر البيئة الطبيعية تتفاعل فيما بينها، ويؤثر كل عنصر منها في باقي العناصر الأخرى[2]، فتلوث الهواء يؤدي إلى تلوث الأمطار التي تسهم بدورها في تلوث الأنهار، الأمر الذي يؤدي إلى الأضرار بالتربة وبالزراعة القائمة على مياه هذه الأنهار، وبصحة الإنسان الذي يعتمد عليها في حياته اليومية.

ويؤدي تلوث التربة بمبيدات ومكافحة الحشرات والآفات الزراعية إلى تلوث المنتجات الزراعية التي تنتقل إلى جسم الإنسان بملوثاتها، كما تنتقل إلى الحيوانات التي تعتمد على الغذاء الناتج عنها، ثم إلى الإنسان الذي يعتمد في غذائه على هذه الحيوانات وهكذا...

خلاصة القول أن الجنس البشري يعيش في بيئة واحدة وفي وسط لا ينقسم، والأضرار التي تصيب البيئة لا تعرف حدودا سياسية أو جغرافية أو اقتصادية، باعتبار أن التلوث هو بطبيعته عابر للحدود أو بعبارة أوجز هو "**لا حدودي**"[3]. من أجل ذلك لا تكفي القوانين الداخلية لملاحقة أية تصرفات أو أفعال تضر

---

[1]. عبد العزيز مخيمر عبد الهادي، دور المنضمات الدولية في حماية البيئة. مصر: دار النهضة العربية، 1986، ص33.

[2]. عبد العزيز مخيمر عبد الهادي، دور المنضمات الدولية في حماية البيئة. مرجع سابق، ص33.

[3]. أحمد أبو الوفا، "تأملات حول الحماية الدولية للبيئة من التلوث". المجلة المصرية للقانون الدولي العام، العدد رقم 38، 1993، ص5.

بالبيئة، بل يلزم البحث عن وسائل وإجراءات فعالة لحماية البيئة الإنسانية. وأفضل هذه الوسائل تكون عن طريق التعاون بين جميع الدول والمنظمات الدولية. ويتم ذلك عن طريق إبرام الاتفاقيات الدولية، العالمية والإقليمية، متعددة الأطراف والثنائية، وكذلك عن طريق اللوائح والقرارات والإعلانات والتوجيهات والتوصيات الصادرة عن المنظمات الدولية، عالمية كانت أو إقليمية، عامة كانت أو متخصصة.

ثانيا – الأسباب الاقتصادية: الاقتصاد هو استغلال الإمكانيات والموارد المتاحة للإنسان أفضل استغلال، وذلك من أجل تحقيق التنمية الشاملة (أي التنمية الاقتصادية والاجتماعية والصحية والثقافية والسياسية) والمستدامة (أي التي تأخذ في الاعتبار مصالح الأجيال القادمة)، وذلك بهدف الوصول إلى أفضل مستوى لمعيشة الإنسان.

والواقع أن هناك علاقة سببية بين التنمية والبيئة، حيث أن أحد عوامل تدهور البيئة هو الاستغلال غير الرشيد للموارد الطبيعية من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية، فالتوسع الصناعي يؤدي إلى زيادة معدلات التلوث وتخلف نواتج ونفايات ضارة بالبيئة. كما أن زيادة حركة النقل والمواصلات وزيادة عدد السيارات والمركبات والطائرات تؤدي إلى آثار بيئية ضارة.

وإذا كانت الآثار الضارة للبيئة، نتيجة التنمية الاقتصادية، واضحة وجلية في دول العالم الثالث بسبب صراعها المحموم من أجل تحقيق التنمية الشاملة للقضاء على مربع التخلف (الفقر والجهل والبطالة)، واللحاق بركب الدول المتقدمة، إذا كان ذلك، إلا أن الحقيقة تقتضي الاعتراف بأن الدول المتقدمة أسبق في الإضرار بالبيئة أضرار جسيمة من الدول الغير متقدمة. ذلك أن الثورة الصناعية والتكنولوجية في هذه الدول خلفت وراءها آثار كبيرة ضارة بالبيئة، كما أنها تعتبر الآن هي المنتجة والمصدرة للآلة والتكنولوجيا لدول العالم الثالث فضلا عما تقوم به هذه الدول في الآونة الأخيرة من دفن نفاياتها الذرية في صحاري الدول النامية، ومن ثم فهي مسؤولة عن قدر كبير من تلوث البيئة الإنسانية[1].

[1] .Philippe Sands, principales of International Environmental Law,Volume1 ,Manchester University Press, 1995, P,631.

ومما لا شك فيه أن القوانين الداخلية المتخذة من قبل الدولة، سواء كانت متقدمة أم غير متقدمة، لحماية بيئتها، تفرض تكاليف باهظة لتحقيق هذه الحماية، وإن هذه التكاليف تضاف إلى أسعار السلع والخدمات في هذه الدولة، الأمر الذي ينتج عنه اختلاف هذه التكاليف من دولة إلى أخرى، ومن ثم اختلاف أسعار السلع والخدمات من دولة إلى أخرى. وهذه الإجراءات وتلك التكاليف يكون لها أثر مباشر على حركة الاستثمارات الدولية، وعلى توطن الصناعات الملوثة، وعلى حركة التبادل التجاري.

ولزيادة الإيضاح نسوق المثال التالي: إذا فرضنا أن الصناعة في دولة معينة تتحمل تكاليف حماية البيئة، فإن منتجاتها تصبح أغلى ثمنا من نظيرتها في الدولة التي لا تتحمل الصناعة فيها تكاليف حماية البيئة. ويترتب على ذلك أن تصح السلع المصدرة في الدولة الأولى للخارج أقل قدرة على المنافسة الدولية نظرا لارتفاع أثمانها بالمقارنة بالسلع المصدرة في الدولة الثانية، وظل نظام اقتصادي حر لن تجد سلع مرتفعة الثمن الفرصة المناسبة للمنافسة، ولذلك تتردد الدول في اتخاذ إجراءات صارمة من جانب واحد لحماية البيئة وفرض تكاليف على الصناعات والوحدات الإنتاجية، إذ لم تفعل الدول الأخرى نفس الشيء.

من هنا كان التعاون الدولي بين جميع الدول والمنظمات الدولية هو الأسلوب الأنسب لاتخاذ جميع الإجراءات والوسائل اللازمة لحماية البيئة الإنسانية، وذلك عن طريق تنسيق وتوحيد إجراءات البيئة، والاتفاق على المستويات الخاصة بالتلوث والمعايير والمواصفات الخاصة بالمنتجات الصناعية.

ثالثا – الأسباب العلمية والفنية: تبين الاحتياجات العلمية والفنية أهمية التعاون الدولي من أجل حماية البيئة والحفاظ عليها من التلوث، ذلك أن الحفاظ على هذه البيئة النظيفة يستلزم تبادل المعلومات والخبرات المكتسبة بين الدول المعينة، كما يتطلب خبرات علمية وتقنية وأجهزة ومعدات متطورة.[1]

فمما لا شك فيه أن العديد من الدول، خاصة الدول غير المتقدمة، أحوج ما تكون إلى الاستفادة من خبرة وتجربة الدول المتقدمة في هذا المجال، نظرا لضعف إمكانياتها العلمية ونقص الكوادر المدربة وقلة مواردها المادية. وحتى الدول المتقدمة في حاجة ماسة للاستعانة المتبادلة بخبرات أبنائها والاستفادة مما وصل إليه الآخرون، وذلك عن طريق تشجيع انتقال المعلومات وخلاصة التجارب بينها.

---

[1]. عبد العزيز مخيمر عبد الهادي، مرجع سابق، ص ص33، 45.

كل هذا يؤدي إلى القول بأن التعاون الدولي في إطار القانون الدولي والمنظمات الدولية، خاصة المتخصصة منها، يسهم إلى حد كبير في حماية البيئة الإنسانية.

رابعا – الأسباب التي تتعلق بحماية بيئة المناطق غير الخاضعة لسيادة الدول: هناك مناطق شاسعة من الكرة الأرضية لا تخضع لسيادة أية دولة، فهي مناطق دولية وتعتبر تراثا مشتركا للإنسانية Common Heritage of Mankind، ولذلك يجوز لكل الدول . بشروط معينة . استخدامها واستغلالها. ومن هذه المناطق أعالي البحار والمحيطات وما يعلوها من هواء والمناطق القطبية والفضاء الخارجي[1].

وهذه المناطق تحتاج إلى حماية بيئتها، ومفهوم الحماية هنا لا ينسحب فقط على حماية العناصر الطبيعية بل يشمل أيضا حماية الكائنات الحية التي تعيش فيها، سواء كانت برية أم بحرية، وسواء كانت طيورا أم أسماكا أم حيوانات.

وحماية بيئة هذه المناطق، باعتبارها تراثا مشتركا للإنسانية، لا يمكن تحقيقها إلا من خلال التعاون الدولي بأشكاله المختلفة. وقد يأخذ هذا التعاون صورة وضع اتفاقيات دولية تتضمن قواعد وأحكام تنظم الأعمال والتصرفات التي تقوم بها الدول في هذه المناطق، أو تحدد كيفية استغلال أو استعمال مواردها الطبيعية*. كما قد يأخذ هذا التعاون صورة معايير ومستويات بيئية لنوعية أو جودة هذه العناصر الطبيعية. وأخيرا فقد يأخذ هذا التعاون صورة لوائح أو قرارات أو توصيات أو توجيهات تصدر عن المنظمات الدولية المعنية تلتزم بها الدول وينبغي عليها مراعاتها.

والواقع أن الاهتمام بالتعاون الدولي لحماية بيئة هذه المناطق وصيانة مواردها الطبيعية من مخاطر التلوث أو الاستخدام غير الرشيد، تكتسب أهمية قصوى للأسباب الآتية:

---

[1]. مرجع سابق، ص49.

* . مثال ذلك اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المبرمة عام 1982، والتي بدأ سريانها عام 1994، والتي أفردت الجزء الثاني عشر منها (المواد من 192 إلى 237) لحماية البيئة البحرية والحفاظ عليها. حيث أشارت في العديد من نصوصها، كالمادة 209، والمادة 215، إلى ضرورة الحفاظ على البيئة البحرية في "المنطقة". وأوضحت المادة 1/1 المقصود بالمنطقة، بأنها قاع البحار والمحيطات وباطن أرضها خارج حدود الولاية الوطنية.

1 . إذا كانت هذه المناطق تخرج عن نطاق السيادات الوطنية، حيث لا تخضع لاختصاص أية دولة أو مجموعة من الدول، فقد لا تهتم الدول بحماية بيئتها بنفس القدر الذي تحمي به بيئة أقاليمها. ذلك أننا رأينا أن حماية البيئة الإنسانية تحتاج إلى تكاليف وإمكانيات مادية باهضة وتقنية عالية، ولذلك لسيادتها، أي أقاليمها فقط. ولذلك يأتي التعاون الدولي بأشكاله المختلفة لحماية بيئة المناطق غير الخاضعة لسيادة الدول.

2 . تسيء الدول عادة استغلال الحقوق التي قررها لها القانون الدولي في هذه المناطق، وما يترتب على ذلك من إضرار بيئتها، وذلك لأنها لن تجد مقاومة أو معارضة لتصرفاتها فيها. ولهذا نجد أن العديد من الدول النووية تجري تجاربها الذرية والنووية فيها. مما يسفر عن تلويث بيئتها، وهلاك أعداد كبيرة من الكائنات الحية التي تعيش فيها، وحرمان الدول الأخرى من الاستعمال والاستغلال المشروع لها. كما تقوم بعض الدول بإغراق النفايات السامة والإشعاعية في أعلى البحار، مما يعرض بيئتها للخطر. وأخيرا، فإن السفن، خاصة ناقلات البترول، قد تتسبب في تلوث البيئة البحرية بالمواد البترولية وغيرها. ومن أجل ذلك فلا يمكن حماية بيئة هذه المناطق إلا عن طريق قواعد القانون الدولي.

3 . إن استعمال واستغلال الدول غير الرشيد لموارد هذه المناطق الطبيعية يهدد باختفاء العديد من الكائنات الحية المفيدة للإنسان وبيئته.

4 . وأخيرا فإن بيئة هذه المناطق تشكل في نهاية الأمر جزءا لا يتجزأ من البيئة الإنسانية، ومن ثم يصيب الأولى، ولذلك فإن حماية بيئة هذه المناطق ينعكس على حماية البيئة بصفة عامة.

من أجل كل ذلك كانت حماية بيئة هذه المناطق، عن طريق التعاون الدولي في إطار كل من القانون الدولي وداخل أروقة المنظمات الدولية، ضرورة واجبة[1].

وإذا كان القانون الدولي، حتى وقت قريب، لم يهتم بهذه المناطق، اللهم إلا فيما يتعلق بتقرير الحريات المسموح بها للدول في استعمالها واستغلالها، أو بكيفية منع تضارب مصالح الدول فيها، حيث لم تكن قواعد هذا القانون تولي أهمية كبيرة لمسألة حماية البيئة أو الحفاظ على الموارد الطبيعية بها، إذا كان ذلك، إلا أن السنوات الأخيرة قد شهدت إبرام العديد من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي تهتم ببيئة هذه المناطق أو

---

[1]. عبد العزيز مخيمر عبد الهادي، مرجع سابق، ص51.

ببعض أجزاء منها، سواء كانت هذه المعاهدات تهدف إلى الحد من مستويات التلوث بها، أو تنظم استغلال مواردها وثرواتها الطبيعية، أو تحظر بعض التصرفات الضارة، كإجراء التجارب النووية أو تخزين الأسلحة النووية في هذه المناطق[1].

خامسا – الأسباب التي تتعلق بالثروات الطبيعية المشتركة لدولتين أو أكثر:

تظهر أهمية التعاون الدولي لحماية البيئة في حالة حماية أو تنظيم استغلال الثروات الطبيعية التي تشترك فيها دولتان أو أكثر Naturelles Partagés Par Deux ou Plusieurs États Ressources، حيث قد تشترك دولتان أو أكثر في بعض المناطق أو الموارد الطبيعية، من ذلك البحيرات المشتركة أو الأنهار أو البحار أو المياه الجوفية التي تخضع لسيادة أكثر من دولة. إذ لا يمكن حماية هذه الثروات أو تنظيم استغلالها، إلا من خلال التعاون المشترك، الثنائي أو متعدد الأطراف، بين الدول المعنية. فلا فائدة من أية إجراءات قد تتخذها دولة منفردة أو بعض الدول لحماية هذه الموارد، دون أن تكون هذه الإجراءات جماعية، بحيث تصدر عن جميع الدول المشتركة فيها، بهدف التزام الجميع بها، من أجل حماية بيئة هذه الموارد حماية فعلية. وقد يأخذ هذا التعاون صورة اتفاقيات دولية، كما قد يأخذ صورة إنشاء هياكل تنظيمية، كالمنظمات الدولية أو اللجان الدولية المشتركة.

---

[1]. مرجع سابق ذكره، ص52.

خلاصة الفصل الأول:

تعد قضية البيئة والمحافظة عليها من التلوث من أهم القضايا التي تشغل المجتمع العالمي في الوقت الراهن. إن إدراك الجميع لما تمثله المشاكل البيئية والتلوث البيئي من خطر على الحياة البشرية والتنمية الاقتصادية على المدى القصير والطويل. جعل من عملية الحفاظ على البيئة وحمايتها بعدا استراتيجيا للإدارة الرشيدة للموارد الطبيعية لأنها شرط أساسي لتحقيق التنمية المستدامة. فالتأهيل البيئي يستلزم التقليل من المشاكل البيئية والتي تنتج من جراء تفاعل الفرد والمؤسسة مع البيئة من خلال السياسة البيئية للدولة من جهة وتوفر الثقافة البيئية للفرد والمجتمع من جهة أخرى, وبالتالي فان الجهود التي تبدل للتأهيل البيئي للمؤسسات لا ترتكز فقط على تبني الدولة للسياسة البيئية وإنما بالدرجة الأولى على ارتباطه ببيئته فينتشر الوعي البيئي بين الأفراد والمؤسسات ويتم عندها اكتساب الاتجاهات البيئية والمهارات الأساسية لمواجهة مشاكلها والمحافظة عليها، وتفيد في كسب المؤسسات للميزة التنافسية وتتيح لها الاستمرارية والتفاعل الايجابي مع البيئة, وتحقيق التوازن فيها من خلال تشارك وتكامل جهود الدولة والمجتمع معا إن حماية البيئة لا يمكن أن تعتبر فقط كسياسية من سياسات الدولة يقتصر محتواها على توجيهات وقوانين ذات بعد قصير المدى بل يجب أن ترتقي إلى بعد استراتيجي تتكامل فيه مجهودات الدولة من خلال سياستها البيئية مع الثقافة البيئية والوعي البيئي للفرد والمؤسسة والمجتمع ككل لتطبيق هذا البعد الاستراتيجي وتحسين التنمية المستدامة وبدون هذا التكامل تسير هذه المداخلة إلى نجاح مجهودات الدولة من خلال السياسة البيئية وحدها سوف تكون محدودة وعاجزة عن تجسيد هذا البعد الاستراتيجي والتنمية المستدامة.

تعتبر تجربة التكامل والاندماج الأوروبي، أكبر تغيير يتم في الجغرافيا السياسية لأوروبا وهي الأمم في التجارب الاندماجية في العالم، ورائدة بكل المعايير بسبب النجاح الكبير الذي حققه الاتحاد الأوروبي بعلاقات دينية وثقافية واقتصادية وتاريخية وبيئية وسياسية. خاصة ومميزة كما أن تجربة الإتحاد الأوروبي، من الممكن الاقتداء بها في أماكن أخرى من العالم، لم تعش شعوبها ويلات الحروب التي خاضتها الشعوب الأوروبية. ومع ذلك وجدت دول الإتحاد الأوروبي أنه من أجل مصالحها وحاضرها ومستقبلها عليها أن تترك خلافاتها التاريخية.

كذلك مرت دول الإتحاد الأوروبي كغيرها من دول العالم بعدة تغيرات بيئية خطيرة ذات تأثير كبير على جميع المجالات. لذلك أصبح من الضرورة الملحة حماية البيئة والحفاظ عليها من مختلف أنواع التلوث، باعتبارها بعدا رئيسيا من أبعاد تحديات المخاطر البيئية. ومن هنا فإنه يجب تحديد أولويات الاتحاد الأوروبي وسياساته البيئية تفعيل آليات الحماية البيئية.

وقد تطورت جهود الاتحاد الأوروبي في مجال حماية البيئة على ممر فترة زمنية طويلة وفي هذا الفصل سيتم التركيز على الوضع البيئي في الاتحاد الأوروبي من خلال التطرق إلى المشاكل البيئية في الإتحاد الأوروبي، والإجراءات والتدابير التي اتخذتها في مجال حماية البيئة.

المبحث الأول: الوضع البيئي في الإتحاد الأوروبي

لا يمكن منع الهواء والماء الملوثين الانتقال من دولة إلى أخرى وإحداث ضرر فيها لذا هناك اهتمام بوضع معايير مشتركة لمكافحة التلوث من منبعه[1]، وينطلق الشيء من نفسه على الآثار البيئية للسلع التي تجري الاتجار بها في السوق الموحدة، إذ نص القانون الأوروبي الموحد على وضع سياسة بيئية للجماعة تتعامل مع هذه المشكلات، كما أكد على أن هدف الجماعة الأوروبية "الحفاظ على جودة البيئة وحمايتها وتحسينها فأصدرت المئات من التدابير البيئية استجابة لطائفة واسعة من المشاكل البيئية، كتلوث الهواء والمياه والتخلص من النفايات وحدوث الضوضاء للطائرات والمركبات الآلية، وعلى الحياة البرية، ومعايير جودة المياه[2].

المطلب الأول: المشاكل البيئية في الإتحاد الأوروبي

بسبب تحولها إلى قارة شديدة الاعتماد على التصنيع والزراعة. يعاني الإتحاد الأوروبي من قائمة طويلة من المشاكل البيئية. وهناك اختلافات متباينة في أنظمتها البيئية ووضعها الصحي في سائر دول هذا الإتحاد.

فالعديد من المشاكل البيئية في الإتحاد الأوروبي، والتي من أبرزها مشكلة تنوع الكائنات الحية ووفرتها في الطبيعة. وذلك لأنها ضمن التأثيرات السلبية للعديد من المشاكل التي تستلزم فهمها ومدى خطورتها على مجموعة الإتحاد بصورة عامة، وكذلك الجهود التي تتخذها دوله بالإضافة إلى ظاهرة الاحتباس الحراري في مجال الطاقة وتأثير الوقود الحضري والطاقة النووية باعتبار أن التلوث في بعض الدول هناك، يزيد على المستوى الذي تنصح به الأمم المتحدة، وكذلك عن الغابات التي تملك دور هام في الحفاظ على البيئة وتعاني أيضا من المشكلات الناتجة بدرجة أولى عن:

1 . الاحتباس الحراري: طبقا لتقرير صادر عن المنظمة العالمية للصحة فإن هناك مناطق في الإتحاد الأوروبي ستتعرض للجفاف، وقد لوحظ بالفعل زيادة نسبة الجفاف، وبالتحديد في دول جنوب القارة وجنوب

---

[1]. Bevin and victoria station is to be fond in Micheal charlton , the price of victory (london,1983), pp.43-4.

[2] . Mangaret thatcher spokes of a European super & state in her Britain and Europe : test of the speech Delivered in Bruges by the prine Minister on 20th september 1988 (london).

الشرق (بلغاريا، المجر، البرتغال، وأوكرانيا)، وفي حالة عدم القيام بإجراءات حاسمة فإن نتيجة الغذاء ستقل في تلك الدول الأوروبية.

كما أن التغيرات في الطقس يمكن أن سببت كوارث وفيضانات في دول الإتحاد أثرت على 3.4 مليون إنسان وقتلت أكثر من ألف في الفترة الممتدة من 2000 إلى 2011[1]، مع العلم أنه بسبب استمرارية مشكلة الاحتباس الحراري العالمي فإن عدد الأشخاص الذين سيتأثرون بالفيضانات سيكون بين 75.000 إلى 5.5 مليون في كل سنة، وفي سنة 2003 سجلت المنظمة وفاة أكثر من سبعين ألف إنسان من الإتحاد الأوروبي بسبب درجات الحرارة العالية جدا، وبداية الموجة في فرنسا التي عانت بشدة منها مات 57 إنسان ثم زادت الأعداد بعد ذلك.

وقد أقرت المنظمة الأوروبية للبيئة EEA أن دول الإتحاد الأوروبي قد استطاعت أن تخفض في عام 2000 من إنتاج الغازات التي تؤدي إلى الانحباس الحراري بنسبة تفوق ما هو مطلوب منها. وذلك مقارنة بانبعاثات عام 1990 لغاز ثاني أكسيد الكربون، وقد تحقق ذلك الهدف، وعلى وجه الخصوص، بفعل النشاطات الصارمة والقيود التي انتهجتها لوكسمبورغ، ألمانيا، بريطانيا، والسويد وبصورة لافتة، ولكن باستثناء قطاع النقل الذي ظل بإضراب وبلغ نموه نحو 20% في عقد السبعينيات.

[1]. رشيد الحمد، محمد سعيد صباريني، البيئة ومشكلاتها. الكويت: عالم المعرفة، 1979، ص ص22 27.

التغير في كمية الغازات الدفيئة بالقطاع الاقتصادي للإتحاد الأوروبي (1990-1999)	
	نسبة التغيير
مصادر تزيد الطاقة	%11
الصناعة	%9
المنازل والخدمات	% -2
قطاع النقل	%+20

ويتضح من الجدول أن نمو قطاع النقل المضطرب سوف يجعل الأوروبيين عاجزين عن الالتزام بحقهم من تخفيض الغازات الدفيئة في العقد القادم، ويستدعي ذلك أن يسارع الإتحاد الأوروبي في معالجة الأضرار الناجمة عن التوسع في قطاع النقل بكفاءة توازي تلك التي انتهجتها في ميادين الصناعة وإنتاج والاستهلاك المنزلي[1].

التغيير في إنتاج الإتحاد الأوروبي الإجمالي من الغازات الدفيئة.

يتضح في هذا الشكل أن دول الإتحاد الأوروبي قد سارت في الاتجاه الصحيح، صوب تخفيض مجموع الغازات الدفيئة التي تطلقها مقارنة بإنتاج 1990، إذ يتضح أن الهدف المتمثل في خفض هذه الغازات بنسبة 8% عام 2010 قد أوشك أن يتحقق إذا تم حل مشكلة قطاع النقل. ولكن من الواضح أيضا أن بعض دول الإتحاد الأوروبي أفضل من غيرها في الأداء، إذ تميز نشاطها البيئي الإيجابي، بالدرجة الأولى تأتي لوكسمبورغ، تليها السويد والمملكة المتحدة (بريطانيا) وألمانيا. أما النمسا والدنمارك وإيطاليا وبلجيكا وهولندا مازالت متأخرة في مساهمتها لتقليص حجم الغازات الدفيئة.[2]

[1]. World conference on Biomas for Energy, 10-14 May 2004, Rone Italy. P P 11-16.
[2]. W.shlessiger Nicolas shool of the Enssianment and Erth Science. Duke University, Dunhan-North Carolina.

2 . التلوث: تعاني دول الإتحاد الأوروبي من مشكلة التلوث البيئي.

التلوث هو مشكلة بيئية برزت بوضوح في عصر الصناعة، ونظرا لخطورة هذه المشكلة على الإنسان وممتلكاته وعلى كثير من الأنظمة البيئية السائدة، فقد حظيت بالاهتمام والدراسة ويوصف التلوث بأنه الوريث الذي حل محل الأوبئة والمجاعات ولذلك فقد طغى على كل قضايا البيئة، وقد أمتد أذى التلوث إلى كل مجالات الحياة البشرية المادية والنفسية والاجتماعية والصحية فأوجد حالة التمزق البيئي التي جعلت الإنسان حائرا مضطربا.

فالتلوث بمفهومه الحديث والذي أخذ يستعمل العصور الحديثة وخصوصا مع بداية النهضة الصناعية الكبرى حيث توصل الإنسان إلى وضع الآلة واستخدام الفحم لإدارتها غير أن مصادر الفحم تعرضت للاستنزاف ولم يكن أمام الإنسان سوى البحث عن مصادر جديدة للطاقة. كما توصل العلماء إلى معرفة قيمة الغاز الطبيعي وباستخدامه لإدارة المصانع ومحطات الوقود والاستخدامات الأخرى، وبعد الإشراف في استخدام البترول وتلاقيا اكتشف الطاقة الحرارية والكهربائية والشمسية والذرية وبالتالي تمكن من فرض سيطرته على مقومات الطبيعة دون أن يفكر في النتائج السلبية المؤثرة في البيئة كل ذلك أدى إلى تلوث بمفهومه الحديث بأن كل ما يؤدي إلى بشكل مباشر أو غير مباشر إلى الأضرار بكافة العملية الإنتاجية نتيجة التأثر السلبي والضار على سلامة الوظائف المختلفة لكل الكائنات الحية على الأرض سواء الإنسان الحيوان النبات المياه وبالتالي يؤدي إلى ضعف كفاءة الموارد وزيادة تكاليف العناية بها وحمايتها من أضرار التلوث[1].

لم يعد الأوروبيون من نفس هم التلوث الذي أدى بحياة الآلاف من سكان لندن في حادثة الضباب الدخاني (الضبجان) الكبر عام 1952 غير أن الهواء يستنشقونه لا يزال يحمل أخطار غير مرئية لا تقل شهدتها أو صعوبتها على تلك الحادثة وبنما ينصب الاهتمام على الحد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون فثمة مواد أخرى لها ضرر مباشر أكبر على صحة الإنسان . خاصة أكسيد النيتروجين . تقذفها محركات

---

[1]. رشاد أحمد عبد اللطيف، البيئة والإنسان . منظور إجتماعي .. الإسكندرية: دار الوفاء للنشر والطباعة، 2007، ص ص 163-173.

الديزل ومحطات الكهرباء الأوروبية العامة بالفحم الذي يتراجع سعره في الوقت الذي يشتغل فيه الأمريكيون احتياطات غاز جديدة.

ويقول النشطاء الداعمون إلى التغيير أن نتيجة ذلك تطهر في تراجع جودة المواد التي تسبب قصر العمر ورغم ذلك تعتبر في بعض الشركات صناعة السيارات على الخطوة التي تتخذها المفوضية الأوروبية لتشديد القواعد الخاصة بانبعاثات العوادم.

وفي الوقت الذي تفتقر فيه الشركات والحكومات بشدة إلى الأموال اللازمة لسن التشريعات الجديدة أو تبني تقنيات جديدة يمكن توقع معارضة تشريع جديد واسع النطاق ونشرت المفوضية بيانات أظهرت ضخامة التكاليف الناجمة عن التلوث والتأييد الشعبي الكبير المتزايد لإجراء عملية تنقية الهواء يمكن أن تعود بالنفع على الشركات التي تقدم تقنيات تطبيقية.

غير أن هناك مشكلة يواجهها النشطاء الذين يحاولون جذب المزيد من الاهتمام يشأن قضية يشبهنها بالتدخين في خطورتها لتأتي في مصاف الأوليات.

فينول سايمون مور من مؤسسة بوليسي أكستشينج للأبحاث في لندن "من الصعوبات التي تعرقل معالجة هذه المشكلة كونها غير مرئية على العكس ما كانت عليه أدخنة لندن في خمسينيات القرن الماضي".

ثم أضاف: " هذا النوع من الحالات التي يصعب فيها على العقل إدراك ما لا تراه العين"[1].

وقعت حادثة الضبخان في ديسمبر كانون الأول عام 1952 ونجمت عن الهواء البارد والضباب الذي كان يعلو نهر التيمس ودخان الفحم المنبعث من مليون منزل ومصنع، وفي بعض المناطق عجز المتجولون في الشوارع عن رؤية أقدامهم ووردت تقارير بإصابة بعض الماشية بالاختناق في سوق سميتقلد بينما توفي أربع آلف شخص أو يزيد جراء هذا الحادث.

ويمثل عدد المتوفين في ذلك الشهر في بريطانيا مثل عدده في شهر ديسمبر عام 1951 تلك الحادثة وغيرها من الحوادث الأقل خطورة في الإتحاد الأوروبي دفعت إلى سن القوانين بشأن الهواء النظيف منذ

---

[1]. رشاد أحمد عبد اللطيف، البيئة والإنسان، . متطور اجتماعي .، مرجع سابق، ص163.

خمسينيات القرن الماضي والتي أفضت إلى التخلص من الأدخنة المرئية. ولكن رغم المحفزات في تحويل المواد السامة إلى مواد أخرى أقل ضرر وغيرها من الطرق المستخدمة في تقليص انبعاثات ثاني أكسيد الكربون زلت خطورة الملوثات الغير مرئية خاصة تلك الصادرة عن عوادم السيارات.

وتقول الوكالة الأوروبية للبيئة وهي منظمة رسمية تابعة للإتحاد الأوروبي إن ما يقارب نصف مليون شخص بين مواطني الإتحاد الأوروبي البالغ عددهم تصف مليار نسمة يتوفون في سن مبكرة كل عام من جراء الهواء الذي يستنشقونه[1].

وفي مواجهة المخاوف من تكلفة التشريعيات حددت الوكالة نفقات الإتحاد على الرعاية الصحية والإجراءات المرئية والتأثيرات الواسعة الواقعة على البيئة بما يقارب من ترليون يورو. وتواجه لندن كبرى مدن القارة واحدة من أكبر المشكلات المتعلقة بالهواء إذ تعاني من أعلى مستويات ثاني أكسيد النيتروجين بين العواصم الأوروبية وهو غاز لا لون له ولا رائحة ينبعث من حرق الوقود ويمكن أن يؤثر على التنفس.

ومن خلال مجموعة من التفاعلات الكيميائية المعقدة تولد أكسيد النيتروجين ما يعرف باسم الأوزون الأرضي الذي أدى إلى تقدر مشكلة الهواء في العاصمة البريطانية لعناوين الصحف عندما زاد تركيزه بنسبة 80 بالمئة من أن الحكومات المتعاقدة لم تبخل جهدا يذكر لمكافحة الهواء السام الذي يقولون أنه أكبر مسببات الوفاة في بريطانيا بعد التدخين، وتقول لجنة الآثار الطبية لمكونات الهواء التي تقدم المشورة للحكومة إن الهواء السام يسبب 29 ألف حالة وفاة في سن مبكرة سنويا.

وقال مور" تلوث الهواء يشكل خطرا على البيئة والصحة العامة تعقل منه بريطانيا" وأضاف "إذا قورن تلوث الهواء بهذه المشكلات الصحية الأخرى في المملكة المتحدة فإنه يأتي التدخين فيما يتعلق بالتكاليف المالية وقصر الأعمار. وتوقعت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية العام الماضي أن تلوث الهواء في المناطق الحضرية على رأس العوامل البيئية المسببة للوفاة في العالم بحلول 2050.

---

[1]. رشاد أحمد عبد اللطيف، مرجع سابق، ص163.

وبينما تمثل مشكلة لندن الخاصة في ثاني أكسيد النيتروجين الذي ينبعث معظمه من عوادم السيارات، تعاني أوروبا بشكل عام من ظاهرة أوسع تتمثل في الأوزون الأرضي والجسيمات الدقيقة الملوثة التي يمكنها أن تخلل أنسجة الرئة.

ورغم الجهود العالمية الرامية إلى مكافحة تغير المناخ لا يزال توليد الكهرباء من الفحم يصيب الأوروبيين بالأمراض علاوة إلى استيراد الفحم الأمريكي الرخيص لاستعماله في محطات الكهرباء بينما انخفضت قيمة الحوافز المالية الرسمية على استخدام الوقود النظيف[1].

[1]. مرجع سابق، ص 163.

3 . الوقود الحيوي وآثاره السلبية على البيئة: الوقود الحيوي هو الوقود الذي يصنع من الكائنات الحية وهو مختلف عن الوقود الحفري في آثاره السلبية على البيئة، إلا أنه يسهم أيضا في بعض الأضرار واتجاه الدول الأوروبية إليه يزيد من حدة المشاكل البيئية في أوروبا، وعامة فإن زراعة المحاصيل الزراعية من أجل أغراض التغذية أو غيرها تسهم في الإضرار بالبيئة على نطاق واسع يشمل التلوث في الهواء والماء وما تؤثر فيه الأسمدة الكيميائية والنتائج غير المباشرة التي تعود على التنوع الحيوي وكذلك تآكل التربة ونقص المياه، ولكن بحسب الباحثين الأوروبيين فإن أكبر المشاكل البيئية في أوروبا هي متعلقة بالمياه، فالزحف العمراني والطلب المتزايد على الماء وزيادة النمو السكاني في بعض الدول مثل دول أوروبا الشرقية يضاعف من حدة المشكلة، ويجعل إنتاج الوقود الحيوي عاملا إضافيا في زيادة المشكلة، كما أن مشكلة تغير المناخ ترتبط بالإنتاج. إلا أنه وفقا للباحثين فإن مجريات البحث العلمي تشير إلى أنه في المستقبل سيتمكن العلماء من التوصل إلى استراتيجيات منظمة تقل إلى الحدود الأقل من الأضرار البيئية فيما يخص إنتاج الوقود الحيوي لتقليل المشاكل البيئية في أوروبا والوصول إلى حلول وسط، واتجاه الدول الأوروبية إلى الطاقة النووية النظيفة يمكن من تقليل حجم الانبعاثات الضارة إلى الغلاف الجوي والخارجة بسبب استهلاك الطاقة في الأنشطة الضرورية والترفيهية وتعتبر مشكلة الاحتباس الحراري ستقف عند مرحلة متوسطة الخطورة وتمنع حدوث الاحتمالات المتطرقة مثل ذوبان الجبال الجليدية في القطبين وحدوث الأعاصير المدمرة، فمن بين الدول الأكثر إنتاجا للوقود الحيوي في أوروبا هي المملكة المتحدة، فرنسا، وألمانيا. فألمانيا تتجه إلى الطاقة النووية[1].

[1]. Jean lamarque, Droit de la protection de la nature et de l’environnement, fGDJ, Paris, 1973.

المطلب الثاني: دور الاتفاقيات الدولية في مجال حماية البيئة

ذكرنا أن المنظمات الدولية تلعب دورا هاما في مجال حماية البيئة الإنسانية والحفاظ عليها، والحقيقة أن أنشطة هذه المنظمات متعددة، سواء تعلق ذلك بإعداد الاتفاقيات الدولية أو بإصدار إعلانات المبادئ أو بإنشاء الهيئات التي تسهر على حماية البيئة.

وعلى ذلك فمن أوجه نشاطات المنظمات الدولية في مجال حماية البيئة نجد إبرام الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحماية البيئة عن طريق المنظمات الدولية العامة والمتخصصة، كمنظمة الأمم المتحدة، والمنظمة البحرية الدولية، ومنظمة اليونسكو، ومنظمة الأغذية والزراعة، ومجلس أوروبا، ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية[1].

وقد كانت مجالات البيئة الثلاثة (البحار، الهواء، والتربة) محلا لإبرام العديد من الاتفاقيات الدولية التي دعت إليها وأعدتها المنظمات الدولية المختلفة، ولذلك فسوف نعرض الاتفاقيات التي تناولت هذه المجالات.

1 . الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحماية البيئة البحرية: ومن بين الاتفاقيات الدولية العديدة المتعلقة بحماية البيئة البحرية والحفاظ عليها، والتي ساعدت المنظمات الدولية في إبرامها، نذكر:

أولا . اتفاقية لندن الدولية لمنع التلوث بزيت البترول في البحار عام 1954: على أثر مناقشات المجلس الاقتصادي والاجتماعية التابع للأمم المتحدة عام 1950 حول تزايد حالات التلوث البحري الناشئ عن تفريغ البترول من السفن وغيرها، انعقد، في لندن، مؤتمر دولي لعلاج مشكلة تلوث البيئة البحرية بالبترول، في الفترة من 26 أفريل إلى 12 ماي 1954. وأسفر هذا المؤتمر عن إبرام اتفاقية دولية في 12 ماي عام 1954[2]. وأصبحت سارية المفعول في 26 ماي 1954. ولقد طرأت على هذه الاتفاقية عدة تعديلات في أعوام 1962 و1969 و1971 بناء على اقتراحات من المنظمة البحرية الدولية International Maritime Organization-Organisation Maritime Internationale[3].

---

[1] . Fhilippe Sands, Principles of International Enveronmental Law, Volume 1, Manchester University Press, 1995, P.104.

[2]. عبد العزيز مخيمر عبد الهادي، دور المنظمات الدولية في حماية البيئة. مصر: النشر العلمي والمطابع 1997، ص ص 101 127.

[3]. أحمد نجيب الرشيدي، "قواعد مكافحة التلوث البحري". المجلة المصرية للقانون الدولي، العدد 33، 1977، ص ص186 230.

وتهدف هذه الاتفاقية وتعديلاتها المتلاحقة إلى مكافحة التلوث البحري بزيت البترول، وذلك بتحديد مناطق معينة يحظر التصريف العمدي للزيت ومتخلفاته فيها.

وتسري أحكام هذه الاتفاقية على اليفن المسجلة في إقليم أي من الدول الموقعة، كما تسري على سفن الدول غير الموقعة بشرط ألا تقل حمولتها عن 150 طن. وقد وضعت هذه الاتفاقية قواعد موضوعية بخصوص تفريغ البترول في مياه البحر وشروطه، وقررت أن أي تفريغ على خلاف أحكامها يعد غير مشروع ومحضور، بل ويعد جريمة يعاقب عليها وفقا لقانون دولة الإقليم الذي حدث فيه التفريغ المادة السادسة من الاتفاقية) أو قانون دولة العلم[1].

ثانيا . اتفاقيات جنيف لقانون البحار عام 1958: عقدت منظمت الأمم المتحدة المؤتمر الأول لمناقشة قانون البحار في جنيف عام 1958، وقد أسفر هذا المؤتمر عن إبرام أربع اتفاقيات دولية، هي:

. اتفاقية جنيف للامتداد القاري، والتي أصبحت سارية المفعول في 10 جوان 1964.

. اتفاقية جنيف الخاصة بأعالي البحار، والتي دخلت دور النفاذ في 30 سبتمبر 1962.

. اتفاقية جنيف للبحر الإقليمي والمنطقة الملاصقة، والتي دخلت دور النفاذ في 10 سبتمبر 1964.

. اتفاقية جنيف الخاصة بالصيد والمحافظة على الموارد الحية في أعالي البحار، والتي أصبحت نافذة في 20 مارس 1966.

وعلى الرغم من أن هذه الاتفاقيات الأربع قد أرست القواعد التقليدية لقانون البحار، لأنها كانت بقصد تقنين القانون الدولي البحري أكثر منها بقصد حماية البيئة البحرية، على الرغم من ذلك، فقد أدرك المؤتمرون أن منطقة أعالي البحار هي أكثر المناطق تعرضا للتلوث الذري، وذلك باعتبارها المناطق الحرة التي لا تخضع لسيادة أية دولة، وتلجأ الدول المتقدمة تكنولوجيا إلى إجراء تجاربها النووية أو تصريف مخلفاتها المشعة فيها.

---

[1]. أحمد عبد الكريم سلامة، قانون حماية البيئة. النشر العلمي والمطابع، مصر: دراسة تأصيلية في المنظمة الوطنية والاتفاقية، 1997، ص 98.

لذلك كانت المواجهة ضرورية، حيث قررت المادة 24 من اتفاقية أعالي البحار أنه على الدول المتعاهدة إصدار لوائح للسفن لمنع التلوث البحري الناتج عن تفريغ المواد البترولية من السفن وأنابيب البترول وتضمن نص المادة 25 من نفس الاتفاقية إجراءات منع التلوث الإشعاعي والتلوث الناتج عن المواد الضارة الأخرى. وتضع كل دولة هذه القواعد إما منفردة أو بالتعاون مع غيرها من الدول الأخرى والمنظمات الدولية المتخصصة.

كما توجد بعض النصوص في اتفاقية الامتداد القاري تشمل الإجراءات اللازمة لحماية البيئة البحرية من التلوث، وأخرى لضمان سلامة البيئة البحرية[1].

ثالثا . اتفاقيات بروكسل عام 1969: في أعقاد غرق ناقلة البترول الليبيرية توري كانيون. Tory canyon، أمام شواطئ المملكة المتحدة في ماي 1967، دعت المنظمة البحرية الدولية إلى عقد مؤتمر دولي في بروكسل، في الفترة من 10 إلى 20 نوفمبر 1969، لتدارك عيوب اتفاقية لندن عام 1954، وذلك بسبب عدم كفايتها لمواجهة حالات التلوث الناتج عن كوارث السفن في أعالي البحار، ولوضع القواعد القانونية الدولية المتعلقة بمكافحة التلوث البحري.

---

[1]. مصطفى كمال طلبة، إنقاذ كوكبنا: التحديات والآمال. مركز دراسات الوحدة العربية، 1992.

ولقد أسفر هذا المؤتمر عن إقرار اتفاقيتين:

الأولى هي: الاتفاقية الخاصة بالتدخل في أعالي البحار في حالات الكوارث الناتجة عن تلوث النفط، والمعروف باسم اتفاقية بروكسل عام 1969. حيث عقدت هذه الاتفاقية في 19 نوفمبر 1969، ودخلت دور النفاذ في 6 ماي 1975.

وتتعلق بالتدخل في أعالي البحار في الحالات التي ينتج عنها، أو يحتمل ينتج عنها، التلوث البترولي.

وقد أعطت هذه الاتفاقية للدولة الساحلية سلطة اتخاذ التدابير الوقائية في أعالي البحار التي ينتج عنها تلوث البيئة البحرية بالبترول، والذي يمتد أثره إلى سواحل هذه الدولة. على أن نطاق التدابير التي تتخذها الدولة الساحلية يجب أن تتناسب مع الضرر القائم أو المهدد به، ولا تتجاوز ذلك.

وطبقا لأحكام اتفاقية تلزم الدول بإبلاغ المنظمة البحرية الدولية بالعقوبات المفروضة مخالفات "م/3/6". ويشترط أن لا تقل العقوبات المفروضة من جانب أية دولة، في حالة التفريغ غير القانوني للبترول أو مخلوطه من السفن خارج البحر الإقليمي للدولة، عن مثيلتها في البحر الإقليمي.

أما الاتفاقية الثانية: فهي الخاصة بالمسؤولية المدنية عن الأضرار الناتجة عن تلوث الزيت، والمعروفة اتفاقية بروكسل عام 1969. حيث عقدت هذه الاتفاقية في 1969، ودخلت دور النفاذ في 17 جوان 1975.

وتهدف إلى توفير التعويض الملائم للأشخاص المصابين بالضرر الناتج عن تلوث البحار بزيت البترول، والذي ينتج عن تسرب أو تفريغ البترول من السفن البحرية. على أن تقع المسؤولية هنا، وفقا لأحكام الاتفاقية، على مالك السفينة المتسبب في الضرر، وهو مسؤول مسؤولية مطلقة، بمعنى أنها مسؤولية موضوعية لا يشرط فيها اثبات ركن الخطأ، بل يتحقق هذا الأخير بمجرد حدوث الضرر. كما تنص الاتفاقية على المسؤولية التضامنية للملاك في حالة تسبب سفينتان أو أكثر لحدوث الضرر[1].

رابعا . الاتفاقية الدولية المتعلقة بإنشاء صندوق دولي للتعويض عن الضرر الناتج عن التلوث بالنفط . بروكسل 1971: دعت المنظمة البحرية الدولية إلى عقد مؤتمر دولي لإعداد اتفاقية خاصة بإنشاء صندوق دولي لتعويض الأضرار الناشئة عن تسرب النفط أو صرفه في البحر. وقد انعقد هذا المؤتمر في

---

[1]. عبد العزيز مخمير، المرجع السابق، ص ص130 133.

بروكسل في الفترة من 29 نوفمبر إلى 18 ديسمبر عام 1971، وأسفر عن توقيع الاتفاقية الدولية الخاصة بإنشاء صندوق للتعويض عن الضرر الناتج عن التلوث بالنفط. ودخلت هذه الاتفاقية دور النفاذ في 16 أكتوبر 1978.

تهدف هذه الاتفاقية إلى استخدام حصيلة هذا الصندوق من أجل تغطية التكاليف الخاصة بتنظيم وإزالة التلوث البترولي والتعوض عنه.

خامسا . الاتفاقية الدولية المتعلقة بالمسؤولية المدنية في مجال النقل البحري في المواد النووية . بروكسل 1972: أبرمت هذه الاتفاقية تحت إشراف المنظمة البحرية الدولية في 17 ديسمبر عام 1972، ودخلت دور النفاذ في 15 جويلية عام 1975. وتهدف إلى تحديد المسؤولية المدنية عن الأطراف النووية التي تحدث أثناء عملية النقل البحري[1].

سادسا: اتفاقية كيوتو: في غضون العشرين سنة الماضية تراكمت دلالات قاطعة بأن ثمة مؤثرات بشرية أحدثت ضررا فى المناخ، ومن المنتظر أن يستمر تغير المناخ في المستقبل، ما يؤدي إلى تغيرات بيئية واجتماعية واقتصادية وسياسية وصحية عظيمة الشأن، مع تعرض البلدان والمجتمعات الفقيرة والتنوع البيولوجي للمخاطر بصفة خاصة ولمست هذه التغيرات درجات الحرارة بشكل كبير حيث أن المتوسط السنوي العالمي لدرجة الحرارة خلال السنوات (١٩٠٦ – ٢٠٠٥) قد شهد ارتفاعاً قدره ٠,٧٤ درجة مئوية، وأن ارتفاع حرارة المناخ قد عم أنحاء الكرة الأرضية إلا أن نصف الكرة الشمالي قد اختص بنصيب أكبر من هذا الارتفاع حيث زاد المتوسط السنوي لدرجة حرارته في الخمسين سنة الأخيرة عن أي خمسين سنة سابقة منذ نحو ٥٠٠ عام.

"بروتوكول كيوتو لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ" هو الأحكام التكميلية لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، المشار إليها باسم UNFCCC كان في ديسمبر 1997 في كيوتو، اليابان بمشاركة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ الدورة الثالثة للدولة لتطوير. والهدف من ذلك هو "سوف تركيزات غازات الدفيئة يستقر عند مستوى

[1]. مرجع سابق، ص135.

مناسب، وبالتالي منع تغير المناخ كبير على الأضرار البشرية" في ديسمبر 1997 في كيوتو، اليابان بموجب معاهدة، و16 مارس 1998 إلى عام 1999 فتح باب التوقيع عليها في 15 مارس خلال النهار، على المعاهدة في 16 فبراير 2005 ليبدأ دخول الإلزامي حيز النفاذ، حتى سبتمبر 2005، اعتمدت ما مجموعه 156 دولة على المعاهدة (وهو ما يمثل 61٪ من الانبعاثات العالمية) [5]، وضرب ان الولايات المتحدة واستراليا لم تمر المعاهدة. المعاهدة، فمن "ما لا يقل عن 55 دولة المشاركة وبموجب معاهدة انبعاثات غازات الدفيئة المحددة في البلدان المدرجة في المرفق الأول لتحقيق الـ 90 يوما الأولى 55٪ من إجمالي الانبعاثات في 199.

يقوم بروتوكول كيوتو على أساس اتفاقية قمة الأرض التي انعقدت في مدينة ريو دي جانيرو البرازيلية عام 1992. وكان المجتمع الدولي قد أجمع في تلك الاتفاقية على الحد من انبعاث الغازات الضارة بالبيئة لكي تتيح بذلك للنظام البيئي التكيف وبشكل طبيعي مع التغيرات التي تطرأ على المناخ وتضمن عدم تعرض انتاج الأغذية للخطر[1].

نصت معاهدة كيوتو على التزامات قانونية للحد من انبعاث أربعة من الغازات الدفيئة) ثاني أكسيد الكربون، والميثان، وأكسيد النيتروس، وسداسي فلوريد الكبريت، (ومجموعتين من الغازات) هيدروفلوروكربون، والهيدروكربونات المشبعة بالفلور (perfluorocarbon) التي تنتجها الدول الصناعية" المرفق الأول"، ونصت أيضا على التزامات عامة لجميع البلدان الأعضاء. واعتبارا من عام 2008 م، صادق 183 طرفا على الاتفاقية، التي كان قد اعتمد استخدامها في 11 ديسمبر 1997 في كيوتو في اليابان، والتي دخلت حيز التنفيذ في 16 فبراير 2005.

وافقت الدول الصناعية في إطار اتفاقية كيوتو على خفض الانبعاث الكلي للغازات الدفيئة بنحو 5.2٪ مقارنة بعام 1990. ألزم الاتحاد الأوروبي بتخفيض قدره 8٪، والولايات المتحدة بنسبة 7%، واليابان بنسبة 6 ٪، وروسيا بنسبة 0٪. سمحت المعاهدة بزيادة انبعاث الغازات الدفيئة بنسبة 8٪ لأستراليا و 10 ٪ لآيسلندا.

---

[1]. أحمد عبد الكريم سلامة، قانون حماية البيئة: دراسة تأصيلية في الانظمة الوطنية والاتفاقية. مرجع سابق، ص98.

ويتضمن اتفاق كيوتو مجموعتين من الالتزامات المحددة تحقيقاً للمبادئ العامة التي أقرتها اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ :: تتضمن المجموعة الأولى الالتزامات التي تتكفل بها جميع الأطراف المتعاقدة، في حين تختص المجموعة الثانية بمجموعة الالتزامات التي تتحملها الدول المتقدمة حيال الدول النامية.

وفيما يختص بالالتزامات التي تتكون منها المجموعة الأولى فإنه يمكن القول أن البروتوكول يلزم الدول الموقعة عليه بقائمة محددة من الالتزامات لا يتم التفرقة فيها بين الدول المتقدمة والدول النامية، فهي التزامات مشتركة تتكفل بتنفيذها كافة الأطراف المتعاقدة. هذه الالتزامات هي:

قيام 38 دولة متقدمة بتخفيض انبعاثات الغازات المسببة لتأثير الدفيئة وذلك بنسب تختلف من دولة لأخرى، على أن يجرى هذا التخفيض خلال فترة زمنيه محددة تبدأ في عام 2008 وتستمر حتى عام 2012. وبلغت نسبة التخفيض المقررة في حالة الاتحاد الأوروبي 8% أقل من مستوى عام1990، وفى حين بلغت هذه النسبة في حالة الولايات المتحدة واليابان 7%، 6% على التوالي[1].

وتشمل هذه الانخفاضات 6 غازات محدده هي: ثانى أكسيد الكربون، الميثان ,أكسيد النيتروجين، بالإضافة إلى ثلاثة مركبات فلورية.

الحفاظ على بواليع ومستودعات الغازات الدفيئة sinks and reservoirs كالغابات، والعمل على زيادتها من أجل امتصاص انبعاثات الغازات الدفيئة Green House Gases المسببة لظاهرة التغير المناخي.

إقامة نظم ومناهج بحث لتقدير انبعاثات الغازات الدفيئة، وكذلك دراسة الآثار السلبية الناجمة عنها، والتبعات الاقتصادية والاجتماعية لمختلف سياسات مواجهة المشكلة.

التعاون الفعال في مجالات تطوير التعليم وبرامج التدريب والتوعية العامة في مجال التغير المناخى بما يهدف إلى تقليل انبعاثات الغازات الدفيئة.

---

[1]. أحمد عبد الكريم سلامة، مرجع سابق، ص 98.

العمل على إنتاج وتطوير تقنيات صديقة للبيئة من خلال التركيز على الأنواع الأقل استهلاكا في الوقود، وبالتالي أقل من حيث احتراق الوقود وانبعاثات الغازات الضارة.

أما الالتزامات التي تحتويها المجموعة الثانية، فهي الالتزامات التي تتعهد بها الدول المتقدمة وحدها، وتلتزم بها في مواجهه الدول النامية لمساعدة هذه الأخيرة على الالتزام بالأحكام الواردة في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية من ناحية، وتشجيع الدول النامية على التعاون الفعال في إطار المنظومة الدولية لحماية البيئة من ناحية أخرى. هذه الالتزامات يمكن تحديدها في النقاط التالية :

تتعهد الدول المتقدمة بتمويل وتسهيل أنشطة نقل التكنولوجيا منها إلى الدول النامية والأقل نموا، خاصة تلك التقنيات صديقة البيئة في مجالات الطاقة والنقل والمواصلات وغيرها.

تتعهد الدول المتقدمة بدعم جهود الدول النامية والأقل نموا في مجالات مواجهة الآثار السلبية للتغير المناخي والتأقلم معها[1].

التعاون المشترك مع الدول النامية والأقل نموا في " آليه التنمية النظيفة Clean Development Mechanism"، والتي تعد إحدى أهم الآليات التي حددها اتفاق كيوتو. وتنص هذه الآلية على التزام واضح من جانب الدول المتقدمة بالقيام بمشروعات في الدول النامية بغرض مساعدتها على الوفاء بمتطلبات التنمية المستدامة، والمساهمة في نفس الوقت بتحقيق الهدف الرئيسى لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية الخاصة بتغير المناخ ومساعدة الدول المتقدمة في الالتزام بتخفيض الانبعاثات إلى الحد المقرر لها. فهذه الآلية تفيد كلاً من الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء، وتتمثل الفائدة التي تعود على اقتصاديات الدول النامية في وجود الاستثمارات القادمة من الدول المتقدمة على أراضيها، في حين تتمكن الدول المتقدمة من استخدام الانبعاثات الناتجة من أنشطة هذه المشروعات للإسهام في تحقيق جزء من التزاماتها الخاصة بتحديد وتخفيض كمي للانبعاثات.

ومن خلال إجراء مقارنة سريعة بين المجموعتين من الالتزامات فإنه يمكن الاستنتاج بأن اتفاق كيوتو يضع مسئولية تنفيذ العبء الأكبر من الالتزامات الواردة فيه على عاتق الدول المتقدمة، إذ يلزمها البروتوكول

---

[1]. أحمد عبد الكريم سلامة، مرجع سابق، ص98.

بتقديم كافة صور الدعم المالي والفني اللازم لإعانة الدول النامية والأقل نموا على تنفيذ الالتزامات الناشئة عن السياسات الدولية المشتركة لحماية البيئة من مظاهر التلوث التي تداهمها. يضاف إلى ذلك أن هذا الاتفاق ألزم الدول المتقدمة _دون الدول النامية والأقل نمواً_ بالعمل على انتهاج السياسات اللازمة لتخفيض انبعاثات الغازات الدفيئة بنسب محددة وفقاً لجدول زمني معين[1].

المطلب الثالث: تدابير حماية البيئة في الاتحاد الأوروبي: لم تنشأ مساعي حماية البيئة في القارة الأوروبية من فراغ لكنها لم تفلح بعد مضي أكثر من ثلاثين سنة على تبلورها في تحقيق شعاراتها الكبرى فقد ظهرت في نهاية السبعينيات الحركات المدافعة عن البيئة في أنحاء أوروبا الغربية ثم بدأت أحزاب[2] الخضر بالتبلور في الساحة السياسية واضطرت الأحزاب التقليدية الكبرى إلى إدراج حماية البيئة في سلم اهتمامها.

ومع تطور الوعي بأهمية هذا الملف أبدت الحكومات الأوروبية مزيدا من الاهتمام بالشؤون البيئية ولم يأت الأمر من فراغ إذا أن 82 في المائة من المواطنين في الاتحاد الأوروبي ينظرون إلى حماية البيئة على أنها قضية الساعة المهمة ويطالب 72 في المائة منهم بضمان النمو الاقتصادي إلى جانب الحفاظ على البيئة حسب البيانات المسجلة في العام 1995.

ولم يكن من السهل التهاون من مشاعر القلق التي تنبع من مخاطر التسربات المحتملة من المفاعلات النووية على غرار انفجار المفاعل السوفياتي السابق تشرنوبل فضلا عن انعكاسات تأكل طبقة الأوزون ولذا فقد برز الاهتمام بالبيئة ضمن أولويات مشروع الوحدة الأوروبية.

فمنذ سنة 1970 تم التوجه نحو تقليل حجم الأضرار التي تصيب البيئة منذ تلك أوروبي يسعى إلى تحسين جودة الهواء والماء والتحكم في معالجة النفايات ومراقبة الصناعات الضارة بالبيئة علاوة على حماية الطبيعة بيد أن الأوروبيين اكتشفوا القصور الذي يعلو معالجتهم للهموم للبيئة لأنهم انيروا لمعالجة النتائج دون مكافحة الأسباب ما دفعهم إلى أن يعمدوا فيما بعد بحث الجوانب الاقتصادية التي ترهق البيئة.

---

[1]. مرجع سابق. ص98.

[2]. طلال العازمي، "مساعي أوروبا لحماية البيئة". مجلة بيئتنا . الهيئة العمة للبيئة، العدد 4، 2017، ص1.

وعكس البرنامج البيئي الخامس للاتحاد الأوروبي الذي تم التوصل إليه في العام 1992 تحت عنوان من أجل تنمية دائمة ومنسجمة مع البيئة 1992–2000 تطورا مهما في مسيرة حماية البيئة في القارة العجوز فقد سعى هذا البرنامج الذي بقي نافذ المفعول حتى العام 2000 غلى تغيير السلوك الإنتاجي والاستهلاكي في الاتجاه الذي يجعل الحياة ممكنة لمدة طويلة على كوكبنا حسب البرنامج وتمثلت الخطوط العريضة للبرنامج البيئي الخامس للاتحاد الأوروبي في الحفاظ على الموارد القديمة والمستعملة ومعالجة النفايات بطريقة آمنة والتوسع في الاعتماد على مصادر الطاقة التي لا تضر بالبيئة[1].

وتم التشديد في هذا البرنامج علي ضمان تفاعل الاتحاد والدول الأعضاء فيه للالتزام بالضوابط البيئة المحددة بالإضافة إل تعاون القطاعات الصناعية وشرائح المستهلكين لحماية البيئة.

لقد أدركت أوروبا في غضون ذلك خطورة العبث الفادح بالطبيعة الذي تسببت فيه حركتها الصناعية الطامحة إلي مزيد من الإنتاج والإرباح وما يلحق بذلك من تهكم استهلاكي جامح يضر بالبيئة والموارد.

وكانت المفوضية الأوروبية قد أصدت في العام 1996 تقريرا يتضمن كيفية تطبيق البرنامج البيئي الأوروبي الصادر في العام 1992 وذلك في القطاعات الخمسة الأساسية وهي المواصلات والصناعة والطاقة والاقتصاد الزراعي والسياحة كما أصدرت المفوضية الأوروبية في شباط (فبراير) 1996 ورقة إستراتيجية عن التجارة والبيئة تؤكد إمكانية تحقيق العلاقة التكاملية غير المتناقضة بين حرية التجارة والتدابير البيئية.

أما مع حلول العام 2001 فقد دخل البرنامج البيئي السادس للاتحاد الأوروبي حيز التطبيق ويركز البرنامج الذي يستغرق عشر سنوات ويحمل عنوان بيئة 2010 مستقبليا خيارنا علي مجالات التغيرات المناخية والبدائل الطبيعية والحيوية والبيئة والصحة والمواد المناخية والبدائل الطبيعية والحيوية والبيئة والصحة والموارد الطبيعية.

ويقوم البرنامج علي خمسة أركان هي ضمان تطبيق التشريعات البيئية القائمة وتفعيل النشاط الاقتصادي البيئي في جميع المجالات وإشراك الاقتصاد والمستهلكين في التوصل إلي حلول بيئية وتوفير

---

[1]. طلال العازمي، "مساعي أوروبا لحماية البيئة". مرجع سابق، ص1.

المعلومات الكاملة والدقيقة للمواطنين الأوروبيين عن الواقع البيئي وإمكانات حمايته وإشاعة وعي عام أكثر باتجاه استغلال الأراضي[1].

وتخصص المفوضية الأوروبية حقيبة خاص بالبيئة تشغلها المفوضة السويدية مارغوت والستروم منذ العام 1999 بينما يتولي البرلمان الأوروبي تشريع القوانيني واستحداث جملة من التدابير المتلاحقة التي تندرج في نطاق حماية البيئة وتسهر علي هذا الملف هيئة برلمانية دائمة هي لجنة شؤون البيئة والصحة الشعبية وحماية المستهلك.

أما تأسيس وكالة البيئة الأوروبية التي تتخذ من كوبنهاغن مقر لها فقد تم في أواسط التسعينيات ليمثل خطوة مهمة من جانب الاتحاد الأوروبي علي طريق توفير المعلومات الدقيقة والموضوعية والمقارنة بشأن حالة البيئة الأوروبية وتتميز هذه الوكالة بأنها تضم في عضويتها عددا من الدول الأوروبية غير الأعضاء في الاتحاد.

ولم تكن هذه السياسات لتسير بمعزل عن الجدل الدولي بخصوص حماية البيئة كما تجسد في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية يونكيد في ريو دي جانيرو والبرازيل في العام 1992 وفي التوصل إلي اتفاق كيوتو اليابان للتقليل من العوادم الضارة المنبعثة إلى الغلاف الجوي وما تبع ذلك من تجاذبات شديدة.

ورغم هذه الجهود فلا يبدو خافيا أن السياسات البيئية الأوروبية تعاني من التعثر في ميدان التطبيق في الوقت الذي تتحدث فيه المؤشرات عن تضخم متزايد ومثير للقلق في الأعباء الضارة بالبيئة خلال السنوات القليلة المقبلة.

إذ أن أحد المفاصل الشائكة في هذه السياسات يمس جانب تمويل البرامج البيئية فالقطاع الصناعي الأوروبي الحريص علي المنافسة في السوق العالمية يقاوم بشدة التدابير البيئية باهظة الكلفة ويمارس الضغوط المتواصلة علي الحكومات الوطنية في هذا المجال.

وأما إرهاق كاهل دافعي الضرائب بالمزيد من الرسوم المفروضة علي بعض السلع والخدمات لأغراض حماية البيئة فله تبعاته أيضا إذ أن ما يعرف بضرائب البيئة تؤدي إلي انحسار شعبية أحزاب الخضر

---

[1]. طلال العازمي، مرجع سابق، ص3.

المدافعة عن البيئة أو من يحذو حذوها بالشكل الذي يجعلها غير قادر علي تثبيت هذه السياسات البيئية أو حتى الوصول إلي السلطات التنفيذية وكانت الإشارة الأولي لمقترح ضرائب البيئة علي المستوي الأوروبي قد ظهرت مع صدور الكتاب الأبيض للنمو والقدرة التنافسية والتشغيل في العام 1993 عن المفوضية الأوروبية لتأخذ الفكرة مجراها بالتدريج في السنوات اللاحقة رغم التحفظات التي يبديها إزاءها المواطنون الراغبون بالتحرر من الالتزامات المالية الإضافة.

وفي ظل هذه التداعيات يسهل اكتشاف الهامش الكبير الذي يفضل بين الشعار والتطبيق علي صعيد حماية البيئة في أوروبا فمن السهل أن يتم سن التشريعات وبلورة البرامج بيد أن إنقاذا علي الأرض لا يبدو بالمهمة اليسيرة علي كل حال.

أقر الإتحاد الأوروبي تدابير لحماية بيئة المدن الأوروبية من التلوث الناتج عن الاستخدام المكثف للسيارات، من بينها مشروع "مناطق بيئية نظيفة" الذي تتباين آراء الخبراء حول مدى فعاليته في الحد من الأضرار الصحية والبيئية للتلوث وتحت شعار"النظيف فقط يستطيع الدخول" بدأت مدينة ميونخ تطبيق المشروع الأوروبي "مناطق بيئية نظيفة" في قلب المدينة من خلال الحد من استخدام السيارات التي تنبعث منها غازات كثيفة مسببة للتلوث. ووفق هذا المشروع يتم تصنيف السيارات إلى ثلاث أصناف، وذلك بوضع إشارة لاصقة على الزجاجة الأمامية للسيارات بحسب كمية العادم الصادرة من مأسوراتها. وطبقاً لهذا التصنيف لا تستطيع السيارات ذات الإشارة الحمراء، على سبيل المثال، دخول المناطق التي تخضع لنظام حماية البيئة، ولكي يتسنى لها ذلك عليها عندئذ وضع مصفاة للماسورة.

ويعيش في المنطقة المصنفة كـ "منطقة بيئية نظيفة" في وسط مدينة ميونيخ حوالي 400 ألف نسمة، ولفرض احترام قواعد حماية البيئة من طرف السكان وخصوصا من قبل مستعملي السيارات وضعت في شوارع المدينة علامات دالة على السيارات المرخص لها بالمرور. وفي حال عدم الالتزام بالإجراءات المتخذة

يتعرض المخالف إلى غرامة مالية قيمتها 40 يورو إضافة إلى حصوله على نقطة في سجله المروري، وقد تؤدي إلى فقدانه رخصة القيادة إذا وصل عدد النقاط إلى 18 نقطة[1].

ويقول يواخيم لورنتس مستشار البيئة والصحة في مدينة ميونيخ أن مشروع حماية البيئة انطلق في المدينة، وسيتم ابتداءً من أكتوبر 2010 استثناء السيارات التي تحمل الإشارة الحمراء، وبعد سنتين سيأتي دور الإشارة الصفراء. وأكد يواخيم أن تلك الإجراءات لا تهدف إلى تضييق الخناق على أصحاب السيارات، وإنما تهدف إلى خفض نسبة انبعاث الغازات في الجو، والتي قد تؤدي إلى حدوث مشاكل كبيرة على صحة الإنسان وسلامة البيئة.

ويثير تطبيق الإجراءات البيئية الجديدة في عاصمة ولاية بافاريا انتقادات بعض الخبراء، حيث يرى ميشائيل نيدرماير الخبير لدى نادي السيارات الألمانية ADAC، الذي يعتبر أكبر نادٍ للسيارات في أوروبا، أن الإجراءات المتخذة "مبالغ فيها بشكل كبير". وأشار في هذا السياق إلى وجود العديد من البدائل من أهمها "الموجة الخضراء"، وهي طريقة تعتمد على انسياب حركة السير المروري بسلاسة، بينما تشكل قاعدة "قف وتحرك" السائدة في نظام مرور السيارات إحدى مسببات الإنبعاثات الملوثة للبيئة. وأوضح نيدرماير أن "قاعدة حركة المرور السلسة تدفع الأشخاص الى ترك وسائل النقل العامة والتوجه إلى سياراتهم الخاصة، الأمر الذي يزيد الإنبعاثات وبالتالي التلوث."

وإذا تم تحسين هذا النظام اعتمادا على طريقة " الموجة الخضراء" فستنخفض نسبة الغبار في الجو إلى حوالي الربع ونسبة انبعاث ثاني أكسيد الكربون إلى حوالي النصف، كما يقول الخبير الألماني نيدرماير في حوار مع دويتشه فيله، مقترحا أن يتجه تركيز الحكومات على المصانع بإعتبارها الملوث الأكبر للبيئة، بدلاً من السيارات[2].

وتجدر الإشارة إلى أن ألمانيا وبعض دول الإتحاد الأوروبي مثل بريطانيا وهولندا والنمسا تبنت مبادرات أخرى إلى جانب"مناطق بيئية نظيفة"، منها رفع أجرة مواقف السيارات وفرض الأجورعلى استخدام الطرق

---

[1]. مرجع سابق، ص3.

[2]. نفس المرجع، ص3.

الداخلية وتشجيع الاعتماد على وسائل النقل العامة. ورغم تعهد حوالي 300 مدينة في أوروبا بتطبيق مشروع "مناطق بيئية نظيفة" إلا أن جلها يواجه صعوبات في الالتزام بالأجندة الزمنية المقررة لتنفيذه، مما حدا بها أن تطلب التمديد في الآجال التي وضعها الإتحاد. وقد ترك الإتحاد الأوروبي لكل مدينة اتخاذ القرار المناسب لبدء تنفيذ المشروع لكنه حدد منتصف عام 2011 كأقصى أجل لبدء التنفيذ.

مخاطر صحية وبيئية وتبين الأبحاث الحديثة أن عوادم السيارات تعد أكثر مصادر تلوث الهواء. وحسب دراسات أعدتها منظمات دولية فإن تلوث الهواء تترتب عنه مخاطر صحية ومادية جمة. وفيما يتعلق بالأضرار المادية، يشير الخبراء إلى أن الاختلال في التكوين الكيميائي للهواء يؤدي إلى الإصابة ببعض أنواع السرطان، كما أن له آثار خطيرة على الجهاز التنفسي والعصبي للإنسان إضافة إلى التشوهات الخلقية التي يمكن أن تتوارث.

وفي سياق متصل، أكد علماء ألمان في دراسة حديثة نشرت في مجلة الأبحاث البيئية في هامبورغ أنه كلما عاشت النساء بالقرب من الطرق السريعة كلما زاد تعرضهن للذرات الملوثة المنبعثة من عوادم السيارات وزاد احتمال ظهور أعراض ضعف بسيط في الذاكرة والإدراك لديهن.

ومن بين الآثار السلبية لتلوث الهواء على مناحي الحياة العامة، انعدام الرؤية وحدوث الصدأ وتآكل المباني. كما يمكن أن يؤدي ارتفاع نسبة الغازات السامة في الهواء إلى هلاك المواشي وأصناف عديدة من النباتات والكائنات الحية[1].

---

[1]. مرجع سابق ذكره، ص3.

المبحث الثاني: آليات الإتحاد الأوروبي لمكافحة تغير المناخ

ظلت مواجهة تحديات البيئة دوما إحدى الأولويات الرئيسية في علاقات الاتحاد الأوروبي، الذي يملك التزاما قانونيا وسياسيا ثابتا وقديما بمعالجة البعد البيئي في جميع سياسته الداخلية والدولية، إذ يقر أساسا بأهمية معالجة المشكلات البيئية وعلى رأسها تغير المناخ الذي يعتبره تحديا يستوجب التعامل يستوجب التعامل معه بشكل خاص. ومن هذا المنطلق، لعب الاتحاد الأوروبي دورا قياديا في الحملة العالمية لمجابهة تغير المناخ، عبر مجموعة من المشاريع والمبادرات الزائدة.

المطلب الأول: تأثير تغيير المناخ على البيئة في الاتحاد الأوروبي

في سنة 2007، أفادت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ والتابعة للأمم المتحدة (IPCC) بأن الاحترار العالمي هو حقيقة لا لبس فيها، وأنه "من المرجح جداً أن تكون معظم الزيادات الملحوظة في متوسط درجات الحرارة عالمياً منذ منتصف القرن العشرين ناجمة عن الزيادة الملحوظة في تركيزات غازات الدفيئة الناتجة عن الأنشطة البشرية.

وقد أدى ارتفاع مستويات غازات الدفيئة في الغلاف الجوي إلى تسخين الأرض وهي تسبب مجموعة واسعة من آثار الدفيئة. وبشكل مشابه للدفيئة التي تبقي النباتات دافئة، يشير "أثر الدفيئة" الخاص بكوكب الأرض إلى كيفية قيام غازات الدفيئة في الغلاف الجوي باحتجاز حرارة الشمس وإبقاء الكوكب حاراً. وتعتمد قوة تأثير الدفيئة على درجة حرارة الغلاف الجوي وعلى كمية من غازات الدفيئة في الغلاف الجوي. وبدون ظاهرة الدفيئة الطبيعية هذه، فستكون الأرض أبرد بـ 33 درجة مئوية تقريباً وسيكون متوسط درجة الحرارة – 18 درجة مئوية بدلاً من درجة الحرارة الحالية 15 درجة مئوية[1].

[1] . Enjeux du réchauffement climatique, Wikipédia, 2012 :
http://fr.wikipedia.org/wiki/Enjeux_du_r%C3%A9chauffement _climatique

وهذا يتيح وجود الحياة على كوكب الأرض. وتشمل غازات الدفيئة المعنية ثاني أكسيد الكربون والميثان وأكسيد النيتروز، ومركبات الكلوروفلوروكربون (CFCS) وبخار الماء. وتتولد العديد من غازات الدفيئة بشكل طبيعي، وللأسف فقد أدت الأنشطة البشرية إلى ارتفاع مستوياتها وأضافت غازات إضافية. ويتمثل التأثير الصافي هو في التسخين التدريجي في الغلاف الجوي لكوكب الأرض ولسطح كوكب الأرض، وهي عملية تعرف باسم ظاهرة الاحتباس الحراري.

تشمل الأنشطة التي تساهم في مستويات غازات الدفيئة ما يلي:

. حرق الوقود الأحفوري؛ الفحم والنفط والغاز الطبيعي،

. إزالة الغابات،

. العمليات الصناعية والتعدين،

. مدافن النفايات وأنظمة الصرف الصحي،

. الممارسات الزراعية.

يعد تغير المناخ أحد أكثر المسائل التي تواجهنا اليوم تعقيداً. فهو يشمل العديد من الأبعاد – العلوم والاقتصاد والمجتمع والسياسة والمسائل الأخلاقية والمعنوية – وهو مشكلة عالمية، محسوسة ضمن المستويات المحلية، ستظل لعشرات السنوات والقرون القادمة.

ومن المتوقع أن يؤثر التغير في المناخ على الناس والنباتات والحيوانات الحية. وعلى سبيل المثال، يمكن أن يؤثر التغير الموسمي على عملية الإزهار والأشجار المثمرة وفقس بيوض الحشرات وتوافر المياه، مما يؤثر في النهاية على صحة الغابات وتلقيح المحاصيل وتبويض الأسماك وإمدادات المياه العذبة[1]. ومن المتوقع أيضاً أن تؤدي ظاهرة الدفيئة والاحتباس الحراري العالمي إلى ارتفاع مستوى سطح البحر وتسارع ذوبان الكتل الجليدية وظواهر حرارية وحرائق وجفاف أكثر تواتراً وشدة وعواصف وفيضانات أكثر تواتراً، مما يشكل خطراً كبيراً على صحة الإنسان والنباتات والحيوانات والزراعة وموارد المياه وتوافرها والسواحل والغابات والموارد الطبيعية الأخرى التي تعتبر حيوية للازدهار الاقتصادي والبيئة من حولنا ولنوعية الحياة.

[1] . Enjeux du réchauffement climatique, Wikipédia, 2012 :
http://fr.wikipedia.org/wiki/Enjeux_du_r%C3%A9chauffement _climatique

إن أكثر استراتيجيتين أهمية لمعالجة تغير المناخ هما التخفيف والتكيف. ويشمل التخفيف الحد من حجم تغير المناخ نفسه من خلال الحد من مصادر غازات الدفيئة أو تعزيز "المصارف" التي تراكم وتخزن هذه الغازات (مثل والمحيطات والغابات والتربة). ويشمل التكيف، على النقيض من ذلك، جهود الحد من التعرض لتأثيرات تغير المناخ من خلال إجراءات متنوعة، مع عدم التعامل بالضرورة مع السبب الكامن لتلك التأثيرات.

ويجب عدم النظر إلى تخفيف آثار تغير المناخ والتكيف معها كبدائل لبعضها البعض، حيث أنها ليست أنشطة منفصلة بل هي مجموعة مشتركة من الإجراءات في إطار استراتيجية شاملة للحد من انبعاثات غازات الدفيئة. وبسبب غازات الدفيئة المنبعثة مسبقاً، فإن الكوكب خاضع بالفعل إلى ارتفاع درجة حرارة يصل لما يقارب 1 – 2 درجة مئوية. ويعني ذلك أن علينا أن نتكيف على الأقل مع ذلك التغير في المناخ[1].

تحتاج المدنية في جميع أنحاء العالم إلى تخفيض انبعاثات غازات الدفيئة التي يتسبب بها الانسان لتجنب تفاقم تأثيرات المناخ والحد من مخاطر حدوث تغيرات تتجاوز قدرتنا على الاستجابة والتكيف.

وتشمل بعض إجراءات التخفيف ما يلي:

*زيادة استخدام الطاقة المتجددة (طاقة الرياح والطاقة الشمسية وطاقة الكتلة الحيوية).

*تحسين كفاءة استخدام الطاقة في المباني والأجهزة المنزلية.

*الحد من انبعاثات غاز ثاني أوكسيد الكربون من السيارات الجديدة.

*إجراءات الحد من التلوث في الصناعات التحويلية.

*إجراءات خفض الانبعاثات الناتجة عن مكبات النفايات.

*تغيير سلوك البشر.

*الحد من كمية الكربون التي يسمح بانبعاثها.

*الحد من إزالة الغابات المدارية والانبعاثات الاحتباس الحراري العالمية المرتبطة بها.

---

[1] . Enjeux du réchauffement climatique, Wikipédia, 2012 :
http://fr.wikipedia.org/wiki/Enjeux_du_r%C3%A9chauffement _climatique

ويعد التكيف مع تغير المناخ الحاصل بالفعل أمراً بالغ الأهمية نظراً لأن، مهما بلغ نجاح جهود التخفيف، التغيرات الواقعة بالفعل تتطلب التخطيط الجاد للحد من المخاطر ومواطن الضعف والآثار. وتشمل إجراءات التكيف استخدام موارد المياه الشحيحة بكفاءة أكبر، وتكييف قوانين البناء لتلاؤم ظروف المناخ المستقبلية والظواهر المناخية المتطرفة وبناء دفاعات ضد الفيضانات ورفع مستويات السدود الصخرية وتطوير محاصيل مقاومة للجفاف، واختيار أنواع أشجار وممارسات حراجية أقل ضعفاً تجاه العواصف والحرائق وتخصيص ممرات برية لمساعدة الأنواع المهاجرة.

ويتم تبذل الكثير من الجهود على المستوى الدولي لمعالجة مشكلة الاحتباس الحراري. ومؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ هو تجمع سنوي لمؤتمر الأطراف (COP) في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بخصوص تغير المناخ (UNFCCC) لتقييم تقدم تغير المناخ ووضع التزامات ملزمة قانوناً للدول المتقدمة للحد من انبعاثات غازات الدفيئة التي يولدونها. وإن تغير المناخ مشكلة عالمية تتطلب حلولاً عالمية[1].

[1] . Enjeux du réchauffement climatique, Wikipédia, 2012 :
http://fr.wikipedia.org/wiki/Enjeux_du_r%C3%A9chauffement _climatique.

المطلب الثاني: إستراتجية الاتحاد الأوروبي لتغير المناخ:

تعد مكافحة تغير المناخ إحدى التحديات الجوهرية في السياسة البيئية للاتحاد الأوروبي، الداخلية والدولية على حد سواء، خاصة و أنه يعد ثالث أكبر ملوث في المعالم بعد الصين والولايات المتحدة الأمريكية، إذ تصدر عنه 12 %من إجمالي انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري. ولذا يسعى الاتحاد الأوروبي إلى خفض غازات الدفيئة إلى حد أو مستوى معين لا يسبب اضطرابات وتغيرات جوية مصطنعة. وهو الأمر الذي يتطلب تحديد معدل ارتفاع درجة حرارة الأرض بدرجتين، مما يستلزم خفض انبعاثات كوكب الأرض من الغازات إلى نصف المعدل أو أكثر بحلول عام 2050، مقارنة بالنسبة المسجلة في عام 1990، ولتحقيق هذه الغاية، تبنى الاتحاد الأوروبي إستراتيجية نوعية توصف بكونها عملية ومستقبلية، إذ تقوم أساسا على ما يلي:

1- برنامج مكافحة تغير المناخ:

لقد لاحظت المفوضية الأوروبية أن التدابير الفردية التي تتخذها الدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي غير كافية للوفاء بالتزامها الدولي بموجب بروتوكول كيوتو، المتمثل في تخفيض نسبة انبعاثات الاتحاد من غازات الدفيئة بنسبة ثمانية بالمائة بحلول عام 2010، ولهذا السبب أطلق برنامج الاتحاد الأوروبي لمكافحة تغير المناخ Programme de lutte contre le changement climatique (PECC) في عام 2000، والذي يقوم على مبدأين اثنين: أولهما اختيار التدابير الأكثر فعالية لمواجهة تغير المناخ، وثانيهما توسيع تطبيقها في جميع قطاعات الحياة المختلفة. ويتركز هذا البرنامج على عدد من التوجيهات الأوروبية، يذكر من بينها:

. التوجيه رقم 77/2001/ Directive 2001/77/CE" المتعلقة بتطوير إنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة،

. التوجيه رقم 91/2002 Directive 2002/91/CE" المتعلقة بتحسين استخدام الطاقة في البيانات[1].

وقد عزز برنامج الاتحاد الأوروبي لمكافحة تغير المناخ بإصدار الكتاب الأبيض livre blanc في عام 2001، والمتضمن لسياسة الاتحاد الأوروبي في مجال النقل وعلاقته بتغير المناخ، حيث نص على ضرورة

[1]. Daniel Delalande, La lutte Contre Le Changement Climatique, La Documentation Française, Paris 2009, P.P.160-161.

إنشاء مركزا لتبادل المعلومات حول مخاطر ظاهرة التغير المناخي والنتائج المترتبة عنه، وأفضل الممارسات الواجب إتباعها لمواجهة هذه الظاهرة[1].

إلا أن برنامج الاتحاد الأوروبي لمكافحة تغير المناخ لم يكن كافيا لمواجهة التحديات البيئية التي يفرضها تغير المناخ، إذ لم يحقق الفعالية المرجوة منه، وهو ما أدى بالمفوضية الأوروبية إلى إعادة تفعيله في عام 2005 وذلك من خلال وضع أسس جديدة للإستراتيجية الأوروبية لتغير المناخ، والتي أطلق عليها إستراتيجية التغير المناخي لأفق 2020 وما بعده، stratégie sur le changement climatique à l'horizon 2020 et au – delà التي تركز خصوصا على إنتاج واستهلاك الطاقة، وقطاعات النقل والصناعة والزراعة وإدارة النفايات، وكذا مجال البحث وتمويل التنمية المحلية[2]، وتشرح الورقة الخضراء livre vert التي أصدرتها المفوضية الأوروبية في 29 أفريل 2007، مضمون هذه الإستراتيجية الجديدة، التي تهدف إلى تعزيز قدرة الاتحاد على مواجهة تغيرات المناخ، خاصة و إن تقارير الخبراء تشير إلى تنامي التأثيرات الضارة والمشاكل البيئية الناجمة عن تغيير المناخ، وتفاوتها واختلافها من بلد لآخر من بلدان الاتحاد، مما يستدعي اتخاذ تدابير عاجلة تكون متوائمة على الصعيد المحلي والإقليمي[3].

2 . حزمة المناخ والطاقة: وضع الاتحاد الأوروبي في عام 2008 مجموعة من القوانين والتشريعات أطلق عليها تسمية حزمة المناخ والطاقة « Le paquet « Climat et énergie التي تتضمن عددا من التدابير المختلفة في مجال الطاقة والتغير المناخي، كما ترسم جملة الأوروبي في مسار المستقبل المستدام، المبني على اقتصاد يستهلك كميات اقل من الكربون ويستهلك طاقة أقل.

وتهدف حزمة المناخ والطاقة التي وضعها الاتحاد الأوروبي بمناسبة قمة المناخ، التي انعقدت خلال الفترة بين 17 إلى 18 ديسمبر 2009 في كونبهاغن بالدنمارك، إلى تحقيق الأهداف التالية:

*التقليل من انبعاثات غازات الدفيئة بنسبة 20% و بنسبة 30% في حالة وجود اتفاق دولي.

---

[1] . Adaptation au changement climatique : l'Union européenne doit se préparer aux conséquences, otre Planéte, 16 avril 2009
http://www.notre-planete.info/actualites/actu_1957 adaptation_changment _climatique_Europe.php.

[2] .Stratégie sur le changement climatique à l'horizon 2020 et et au-delà, Europa, 2011,
http://europa.eu/legislation _summaries/energy/european_energy_policy/128188_fr.htm

[3] .Adaptation au changement climatique : l'union europeanne doit se préparer aux conséquences, Op.cit.

*التقليل من استهلاك الطاقة بنسبة 20%.

*انتاج 20% من الطاقة المستهلكة بالاتحاد من الطاقات المتجددة[1].

*تطوير سياسة حماية البيئة في مجال التخزين الجيولوجي للكربون .

وتحظى حزمة الاتحاد الأوروبي للمناخ و الطاقة بأهمية بالغة سواء على الصعيد الداخلي أو الدولي، ويمكن تلخيص هذه الأهمية في نقاط التالية:

تعد حزمة الاتحاد الأوروبي للمناخ و الطاقة مساهمة فعالة في مجال محاربة تغير المناخ خاصة وإنها ستساهم في التقليل من تلوث الهواء وبالتالي التقليل من مشاكل الصحة و تقليص نفقات مكافحة التلوث كما تعد أيضا مثالا تحتدي به بقية دول العالم خاصة وإنها لا تتعلق بدول الاتحاد الأوروبي فقط بل أيضا بالدول الصناعية و الدول النامية على حد سواء الأمر الذي قد يشجع هذه الدول على إبرام صك دولي ملزم بشان المناخ.

إن تطبيق التدابير التي تضمنتها حزمة المناخ و الطاقة سيسمح لاتحاد الأوروبي سنويا والى غاية 2020 بتوفير مبلغ يقدر بـ 50 مليار أورو، حجم استيراداته من البترول و الغاز كما سيسمح للقطاع الأوروبي للطاقات المتجددة الذي تقدر مناصب العمل به بـ 300000 منصب يخلق حوالي مليون منصب إضافي بحلول عام 2020 كما ستساهم في خلق مناصب شغل جديدة في بقية القطاعات الأخرى المرتبطة بالبيئة[2].

وتجدر الإشارة إلى إن الاتحاد الأوروبي قد اصدر بتاريخ 27 نوفمبر 2009 تشريعا يتضمن النص لأول مرة على إنشاء منصب جديد وهو منصب مفوض العمل المناخي le commissaire à l'action climatique وهو منصب وزاري كما تم إنشاء إدارة بيئية خاصة بالعمل المناخي في عام 2010.

وينبغي الإضافة في هذا المجال، إلى أن الاتحاد الأوروبي قد اصدر على ما يزيد عن ستين لائحة وقانونا حول تغير المناخ .

---

[1] . Daniel Delalande, Op.cit, P.161.

[2] . Les Mesure prises par l'union européenne en matière de climat et d'enegie, Europe, 2012, ec.europea.eu/climateaction/decs/climate-energy_summary _fr.pdf.

برنامج الاتحاد الأوروبي لرصد كوكب الأرض:

اصدر الاتحاد الأوروبي التنظيم رقم 911/2010 في 22 سبتمبر 2010 المتضمن إنشاء برنامج لرصد كوكب الأرض, programme européen de surveillance de la terre (GMES) ووضعه حيز النفاذ خلال الفترة الممتدة من 2011 إلى 2012 .

ويتكون هذا البرنامج من ثلاث مصالح رئيسية: الأولى هي مصلحة الخدمات و تؤمن النفاذ إلى المعلومات في ستة مجالات رئيسية وهي رصد الهواء، رصد تغير المناخ، إدارة عمليات الطوارئ، رصد كوكب الأرض، الأمن، ورصد البيئة البحرية .

إما المصلحة الثانية فهي فضائية، وتعمل على الرصد الفضائي وتقديم كافة الملاحظات ذات الصلة في المجالات الست السابقة الذكر. إما الثالثة والأخيرة فهي مصلحة المؤسساتية والتي تتولى عمليات الرصد، اعتمادا على المعدات و الهياكل الجوية و البحرية والأرضية في المجالات الست المذكورة.

ويهدف برنامج الاتحاد الأوروبي لرصد كوكب الأرض إلى تحقيق الأهداف التالية:

تطوير نظام استخدام و تبادل المعطيات البيئية وضمان دوام واستمرارية تدفق كافة المعلومات والبيانات بشان كوكب الأرض.

ضمان النفاذ الشامل و المباشر لكافة المعلومات التي تجمعها المصالح التابعة لبرنامج رصد كوكب الأرض وفقا لما تنص عليه إحكام الاتفاقيات الدولية و قواعد الأمن و شروط تراخيص النفوذ.

تعزيز سوق العمل بالاتحاد الأوروبي بخلق مناصب عمل جديدة في مجال رصد البيئي[1].

4. برنامج رصد الانبعاثات الغازية:

لقد اقر الاتحاد الأوروبي برنامج مراقبة الانبعاثات الغازية الذي يفرض ضريبة بيئية على الانبعاثات الغازية الصادرة عن الطائرات التي تسير رحلاتها من المطارات الأوروبية و إليها و يشمل البرنامج الذي يبدأ نفاذه في عام 2012، كل شركات الطيران الأوروبية كانت أو غير أوروبية.

---

[1] . programme européen de surveillance de la Terre (GMES), Europa, 2011, http//europa.eu/legislation_summaries/research_innovation/research_in_support_of_other_policies/ev0026_fr.htm

ويفرض البرنامج للمساهمة في تقليل التلوث الناتج عن محركات الطائرات التي تستعمل المطارات الأوروبية ذهابا أو إيابا .

هذا وقد ابرم الاتحاد الأوروبي في 9 مارس 2007 اتفاقا تاريخيا و ملزما لجميع أعضاء الاتحاد 27 جعل من الطاقة النووية إحدى الوسائل المعترف بها أوروبيا لمحاربة أزمة الاحتباس الحراري و خفض الانبعاث الكربونية حيث تنص أهم بنود الاتفاق على:

خفض نصيب القارة الأوروبية من الانبعاث الكربونية بنسبة 5%.

زيادة الاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة (الشمس، الرياح، أمواج البحر) لتوليد 20% من إجمالي الاحتياجات للطاقة الأوروبية بحلول العام ذاته، مع إمكانية زيادة النسبة إلى 30% في حالة انضمام أمريكا و الصين و الهند إلى الاتفاقية.

إدراج الطاقة النووية كأحد المصادر المنظمة لتوليد الطاقة وخفض الانبعاثات الكربونية مع تأكيد ضرورة مراعاة اعتبار الأمن و السلامة عند اتخاذ قرار الاستعانة بالطاقة النووية .

5 . التحالف العالمي لمواجهة تغير المناخ بين الاتحاد الأوروبي و الدول النامية الفقيرة و المتضررة من التغير المناخي :

أطلق الاتحاد الأوروبي في 18 سبتمبر 2007 ما يسمى بالتحالف العالمي لمواجهة تغير المناخ بين الاتحاد الأوروبي و الدول النامية الفقيرة و المتضررة من التغير المناخي

Une alliance mondiale contre le changement climatique entre l'union européenne et les pays en développement pauvres et les plus vulnérables au changement climatique.

ويشكل هذا التحالف إطارا للحوار و لتبادل الآراء و الخبرات من اجل إدماج مشكلة التغير المناخي في جميع استراتيجيات التنمية الوطنية بهذه الدول كما يوفر لها دعما تقنيا وماليا لاتحاد التدابير والإجراءات اللازمة لمواجهة تغير المناخ و فكرة التحالف هذه ليست بالجديدة فقد سبق واقترحها الكتاب الأخضر في عام 2007.

وتنحصر مجالات العمل الرئيسية للتحالف العالمي لمواجهة تغير المناخ بين الاتحاد الأوروبي من جهة و الدول النامية الفقيرة والمتضررة من التغير المناخي من جهة أخرى في خمسة مجالات رئيسية:

أولا: وضع التدابير مواجهة التغير المناخي موضع التنفيذ: وذلك عبر إعداد وصياغة خطط عمل وطنية بهذه الدول النامية وتمويل المشاريع التي تأخذ بعين الاعتبار مشكلة التغير المناخي ودعم البحوث حول تأثير التغير المناخي بالدول النامية و الحلول المبتكرة لمواجهته [1].

ثانيا : التقليل من الانبعاثات الناتجة عن استنزاف المجال الغابي بالدول النامية، و ذلك عبر تعزيز قدرات هذه الدول و مساعدتها على إعداد استراتيجيات وطنية لمجابهة استنزاف المجال الغابي بها ووضع حد لمشكلة التصحر.

ثالثا: تقديم الدعم للدول النامية للمشاركة في ميكانيزم التنمية النظيفة: وذلك عبر تعزيز قدراتها و توفير الدعم التقني اللازم من اجل القيام بمشاريع في مجالات الطاقات المتجددة.

رابعا : التقليل من مخاطر الكوارث الطبيعية بالدول النامية: وذلك عبر تحسين أنظمة التنبأ والاستعلام بضأن المناخ، واستخدام هذه المعطيات لاتخاذ تدابير الاحتياط اللازمة لمواجهة الكوارث الطبيعية المتعلقة بتغيير المناخ .

خامسا : إدماج مشكلة التغير المناخي في استراتيجيات وبرامج القضاء على الفقر: و ذلك عبر تعزيز القدرات المؤسساتية للدول النامية لإدماج مشكلة التغير المناخي في سياستها العامة و في برامجها الوطنية واستراتيجياتها للتنمية، على أن لا يمول الاتحاد الأوروبي سوى تلك المشاريع التي تأخذ بعين الاعتبار الأثر البيئي[2].

وتجدر الإشارة إلى أن سياسة الاتحاد الأوروبي لتغيير المناخ تقوم أساسا على تطوير استخدام التقنيات و التكنولوجيات الجديدة ،خاصة بتشجيع الدول على الاستثمار في إنشاء و تطوير مراكز تخزين ثاني أكسيد

---

[1]. يسرا الشرقاوي، "الطاقة النووية والسياسات الخضراء"، السياسة الدولية. القاهرة: مركز الأهرام، المجلد 42، العدد 168 (أفريل 2007)، ص232.

[2]. يسرا الشرقاوي، "الطاقة النووية والسياسات الخضراء"، السياسة الدولية. مرجع سابق، ص232.

الكربون بطريقة سليمة وآمنة بيئيا تحت الأرض ، و حاليا تعمل المراكز علة تخزين ما يعادل 40 من إجمالي انبعاثات الاتحاد الأوروبي من ثاني أكسيد الكربون[1].

[1].Alliance mondiale contre le changement climatique, Europa, 2007,
http ://europa.eu/legislation_summaries/devlopment/sectoral_devlopment_policies/r13016_fr.htm

المطلب الثالث: تقييم إستراتيجية الاتحاد الأوروبي لمكافحة تغير المناخ

إن الإستراتيجية التي اتبعها الاتحاد الأوروبي تثبت أن مشكلة تغير المناخ قد هيمنت منذ سنوات عدة على سياسته، إذ باتت من الأولويات التي تتربع على أجندته الداخلية منها والدولية علة حد سواء، وذلك سعيا منه إلى تحقيق الأهداف التالية: الاستهلاك الفعال للطاقة دون الإضرار بالبيئة، ترشيد المؤسسات والشركات وإدماج البعد البيئي في سياستها لإنتاج سلع صديقة للبيئة، امتلاك وسائل نقل خضراء، وتشجيع البحث و الابتكار الذي يخدم البيئة ويقلل من تلوثها.

إلا أن هذه الاستراتيجية ليس بالكامل الذي توصف بها، و ذلك لأسباب كثيرة من بينها: أن التشريعات العديدة السابقة الذكر، التي وضعها الاتحاد الأوروبي في إطار استراتيجيته لمكافحة تغير المناخ، لا تملك في العموم أية قوة قانونية في مواجهة الدول الأعضاء، إذ تعد بمثابة توجيهات إرشادية لحث هذه الدول على الأخذ بمضمونها، و ترجمتها إلى قوانين داخلية سارية المفعول بها. هذا ناهيك عن التفاوت الكبير لحاصل بين الاتحاد بخصوص التزاماتها بتشريعات الاستراتيجية الأوروبية لمكافحة تغير المناخ. فضلا عن التفاوت في مستوى التطور الاقتصادي، و بالتالي التفاوت في مستوى مساهمتها لحماية البيئة، لا سيما في ظل الأزمة المالية، و مدى تفضيل المصلحة الاقتصادية على ذلك[1].

هذا من جهة من جهة ثانية، وعلة الصعيد الدولي، لعب الاتحاد الأوروبي دورا قياديا في وضع دوليين على درجة كبيرة من الأهمية وهما: اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية حو التغير المناخي لعام 1992، وبروتوكول كيوتو لعام 1997، الذي يعد الأداة التنفيذية لهذه الاتفاقية، والذين صادق عليهما في 25 أفريل 2002 بموجب قرار المجلس رقم 2002 / 358 ce / 358 / 2002 " و يبين الجدول التالي التزامات دول الاتحاد الأوروبي بموجب بروتوكول كيوتو لخفض غازات الدفيئة المسببة للاحتباس الحراري وتغير المناخ:

الدول	نسبة خفض انبعاثات الغازات في عام 2012 مقارنة مع عام 1990
المانيا	-21%
النمسا	-13%

[1] .La lutte contre le contre le changement climatique, Toute l'Europe, 2011, http://www.touteleurope.eu/fr/actions/energie-environnement/l-europe-et-l-environnement/presentation/la-lutte-cintre-le-changement -climatique.html.

بلجيكا	−7,5%
بلغاريا	−8%
قبرص	بدون هدف
الدانمرك	−21%
اسبانيا	+15%
استونيا	−8%
فنلندا	ثبات النسبة
فرنسا	ثبات النسبة
اليونان	+25%
هنغاريا	−6%
ايرلندا	+13%
ايطاليا	−6,5%
ليتوانيا	−8%
لاتفيا	−8%
لوكسمبورغ	−28%
مالطا	بدون هدف
هولندا	−6%
بولونيا	−6%
البرتغال	+27%
جمهورية التشيك	−8%
رومانيا	−8%
المملكة المتحدة	−12,5%
سلوفاكيا	−8%
سلوفانيا	−8%
السويد	+4%

و في حين يلزم بروتوكول كيوتو، الذي دخل حيز النفاذ في عام 2005، الدول الصناعية بتخفيض انبعاثاتها بنسبة 5%، تعهد الاتحاد الأوروبي بخفض انبعاثاته من غازاته الدفيئة بنسبة 8%، مقارنة بالنسبة الإجمالية المسجلة في عام 1990، و ذلك خلال الفترة الممتدة من 2008 إلى 2012. ورغم أن ذلك قد أثار حينها معركة سياسية داخلية مريرة، خاصة وأن الدول الأعضاء بالاتحاد تكافح لحماية الصناعات الوطنية ضد ما يرون أن تعهدات باهظة الكلفة، إلا أن الاتحاد الأوروبي استطاع بالفعل، بفضل استراتيجيته

المتعبة في مجال تغير المناخ، أن يحقق هذا الهدف، وأن يوفي بالتالي بالتزاماته الدولية بموجب اتفاق كيوتو.

إن أنه ولما كان كيوتو تنتهي صلاحية العمل به في عام 2012، فإن الأمر يستدعي إبرام صك عالمي جديد لمواصلة الجهود المبذولة دوليا لتقليص انبعاثات غازات الدفيئة، في إطار الالتزام الثاني خلال الفترة 2012 – 2020، ولهذا السبب اجتمعت 193 دولة بكوبنهاجن خلال الفترة الممتدة من 7 إلى 18 ديسمبر 2009 في إطار الاجتماع السنوي للمصادقة على اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ[1]. و قد تعهد الاتحاد الأوروبي خلال المؤتمر بتقديم مساعدات للدول النامية تقدر ب 2,7 مليار أورو خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2012 و ذلك لمساعدتها على تعزيز قدراتها في مجال مكافحة تغير المناخ[2].

[1] .CSATLOS Erszébet, L'action de l'UE pour le changement climatique, 2012 http://www.masterdroiteuropeen.eu/index.php/hirek/45-laction-de-lue-pour-le-changement-climatique.

[2]. La lutte contre le changement climatique , Op.cit.

لكن مؤتمر كوبنهاجن قد أسفر فحسب على إعلان من ثلاث صفحات، لا يتمتع بأية صبغة قانونية ملزمة، إذ اكتفى فحسب بالتأكيد على أن ارتفاع درجة حرارة الأرض ينبغي أن لا يتجاوز درجتين فقط بحلول عام. 2050[1] كما أن مؤتمر كان كون الذي انعقد في فترة ما بين 29 نوفمبر إلى 10 ديسمبر 2010 في كانكون بالمكسيك، بحضور 190 دولة، كمحاولة لتدارك الفشل الذي طبع قمة كوبنهاجن واستكمال ما بدأ من مفاوضات بشأن التغيرات المناخية، لم ينجح هو الآخر في الوصول إلى اتفاق دولي ملزم في هذا الصدد . كذلك الحال بالنسبة لمؤتمر دارين باعتباره آخر مؤتمرات الأمم المتحدة حول تغير المناخ، و المنعقد خلال الفترة الممتدة من 28 نوفمبر إلى 9 ديسمبر 2011 بجنوب إفريقيا، رغم مساعي الاتحاد الأوروبي الحثيثة التي بدلها، فقد طرح خلال هذا المؤتمر "خارطة الطريق" التي تلزم الدول قانون بحلول عام 2015 بخفض انبعاثات الغاز المسببة لظاهرة الاحتباس الحراري، و ذلك عبر إبرام صك دولي ملزم بحلول عام 2015، يتم تطبيقه عام 2020، يفرض ملزما على أكبر الدول المسؤولة عن انبعاثات الغازات التي ترفع درجة حرارة كوكب الأرض.

إلا أن هذه الخطة الأوروبية لقيت معارضة شديدة من الصين والولايات المتحدة والهند والبرازيل، الذين يتحملون المسؤولية الكبرى في مشكلة ارتفاع درجة حرارة الأرض، وهي دول لم تلتزم بنظام خفض الانبعاثات الغازية التي نصت عليه معاهدة كيوتو، رغم أن أحدث الدراسات قد أشارت إلى إن هذه الأخيرة المتضررة أيضا من تغير المناخ، لا سيما قطاع الزراعة بها، إذ من المتوقع أن يبلغ حجم الخسائر و التلف الذي سيصيب المنتوجات الزراعية بالولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال نسبة 10 % إلى 25 % خلال الفترة الممتدة من 2020 إلى 2049 و نسبة من 27 % إلى 69 % خلال الفترة من 2070 إلى 2099.

[1] . Les action de l'UE contre le changement climatique, Commission Européenne, 2011, http://ec.europa.eu/climateaction/eu_action/index_fr.htm.

خلاصة الفصل الثاني:

تعتبر جهود الاتحاد الأوروبي وإستراتيجيته المتبعة الرامية لمكافحة تغير المناخ غير كافية لوحدها، لأن مشكلة تغير المناخ مشكلة عالمية إذ ليس الاتحاد الأوروبي بالطرف الأحادي فيها ولا المسؤول الوحيد عنها، فالأطراف متعددة و المسؤولية مشتركة تتقاسمها جميع دول العالم، و بالتالي فإن الحلول لا ينبغي أن تكون أحادية الجانب بل حلولا عالمية تشارك فيها جميع الدول، و بالأخص الدول الصناعية التي تتحمل المسؤولية الرئيسية عن انبعاث غازات الدفيئة، وبالتالي فإن إيجاد حل جدري لمشكلة التغير المناخي يتطلب تضامن دولي فعال، وإرادة جدية ورغبة صادقة من جانب هذه الدول، التي تترجم بإبرام صك عالمي ملزم لتخفيض الغازات المسببة لارتفاع درجة حرارة الأرض، يأخذ بعين الاعتبار مسألة التمويل المالي للدول النامية، العاجزة لوحدها على تحمل التكاليف الباهظة لمواجهة تحديات تغير المناخ.

تعددت المشاكل البيئية وتنوعت وأصبحت تشكل خطرا حقيقيا على الإنسان وعلى الحياة برمتها، وذلك بفعل الأنشطة البشرية المختلفة التي لم تراعي الاعتبارات البيئية وركزت على الاستغلال غير الأمثل وغير المتصالح مع البيئة والموارد البيئية، وبذلك أصبحت المشكلات البيئية واحدة من أهم المشكلات الكونية المعاصرة التي اهتم بها العالم.

وعليه أوليت قضايا البيئة والإدارة البيئية اهتماما متزايدا منذ بداية القرن التاسع عشر، حيث بدلت العديد من الجهود الوطنية والإقليمية والدولية، الغرض الرئيسي منها الاستغلال الأمثل للموارد والحفاظ على الموارد البيئية المتجددة والغير متجددة والحفاظ على الإنسان باعتباره الغاية والأداة الرئيسية للتنمية المستدامة ولما كانت المؤسسات الاقتصادية واحدة من المكونات الرئيسية للتنمية والتي تأثر أنشطتها المختلفة على البيئة بوجه عام من خلال الآثار الناتجة عنها التي تضر بها بمختلف مكوناتها (الإنسان،الحيوانات ،التربة،المياه،الهواء...) فقد برز الاهتمام بوجود أنظمة بيئية تهتم بإدارة البيئة وتوجيه وضبط أنشطة هذه المؤسسات الاقتصادية نحو سلوك متصالح مع البيئة.

و تشكل سياسات دول الاتحاد الأوروبي خاصة السياسات البيئية حد الميادين التي أُعطيت فيها الصلاحيات تحقيقا لتلك الغاية، التي يوجد اتفاق عام على أنها غاية منشودة

جاء التركيز على السياسة البيئية في وقت يشهد فيه الأوروبيون تحولاً سريعا إلى المزيد من الخضرة؛ لذا أصبحت واحدة من أكثر سياسات الاتحاد شعبية مثلما كان الحال من قبل مع بند المساواة في الأجور. ومثلما كان الحال مع سياسة المساواة بين الجنسين، تعززت هذه السياسة أيضا بموجب معاهدة أمستردام التي نصت على ضرورة إدماج اشتراطات حماية البيئة في سياسات الاتحاد الأخرى؛ بغرض تشجيع التنمية المستدامة اشتمل برنامج العمل البيئي السادس، الذي أقره المجلس والبرلمان عام، ٢٠٠٢ على إطار عشري لتشجيع التنمية المستدامة في مجالات تغير المناخ، والطبيعة، والتنوع الحيوي، والبيئة، والصحة، والموارد الطبيعية، والنفايات. وفي وقت لاحق من ذلك العام، لعب الاتحاد دورا قياديٍا في القمة العالمية للتنمية المستدامة« في جنوب أفريقيا. وهكذا صارت استراتيجية التنمية المستدامة، وأبرز عناصرها تغير المناخ، من الأولويات، وقد نُص على هذا صراحة في معاهدة لشبونة.

كان لإجراء الاتحاد فيما يخص تغير المناخ أثر قوي، على الصعيديْن الداخلي والعالمي، حيث وقع الاتحاد الأوروبي بروتوكول كيوتو عام ،1998 الذي استهدف خفض انبعاثات غازات الدفيئة بحلول عام 2012 إلى أقل من مستويات عام 1990 بنسبة 8 في المائة. وبعدئذ خصص المجلس، في عملية مشحونة نوعا ما، حصصا للدول الأعضاء لانبعاثاتها بناء على اقتراح من المفوضية بعد التشاور مع كل دولة في حدود إجمالي قدر بأنه يُبقي انبعاثات الاتحاد ضمن هدف الخفض. ويجري رصد الانبعاثات بدقة، وهناك جزاءات فرض على عدم الامتثال. وفي 2005 طبق الاتحاد . من أجل توفير المرونة في السيطرة على الانبعاثات . نظام تداول الانبعاثات الذي يوزع الحقوق بين أكثر من 5 آلاف من كبرى المنشآت الصناعية الملوثة بالاتحاد؛ مما يسمح للمنشآت التي تُطلق انبعاثات أقل من حصصها ببيع حقوقها غير المستعملة إلى المنشآت التي تطلق انبعاثات أكثر، منشئة بذلك سوق كربون تقرر تكلفة الكربون داخل الاتحاد. ونظرا لأنه كان من الواضح أن الحقوق وزعت بسخاء أكثر مما ينبغي في البداية، فسيقوم الآن نظام تداول الانبعاثات ببيع الاعتمادات في مزادات، مما يساعد على رفع سعر الكربون بدرجة كافية للإثناء عن الاستخدام المفرط. ولهذا أهمية خاصة؛ نظرا لأن المجلس الأوروبي قرر في ، 2006 متبعا أفضل النصائح العلمية، ضرورة أن يحقق الاتحاد تخفيضا بنسبة 60 في المائة بحلول عام ، 2050 اتساقا مع الهدف العالمي المعتبر ضروريٍا لتجنب تغير ربما يكون كارثيٍا. وبما أن الاتحاد . كما نتبين من الفصل العاشر . يقود العالم في هذا المضمار، فلا بد أن يحافظ على مصداقيته.

قائمة المصادر والمراجع

باللغة العربية

أولا . المصادر:

1 . سورة البقرة.

1 . سورة الأعراف.

2 . سورة الحشر.

3 . سورة هود.

4 . سورة فصلت.

ثانيا . المراجع:

1 . الكتب:

1 . العشاوي صباح، المسؤولية الدولية عن حماية البيئة. الجزائر: الدار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2009.

2 . الجوهري حسن، البيئة والمجتع. الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1995.

3 . الهنداوي نور الدين، الحماية الجبائية للبيئة. القاهرة: مطبعة الإشعاع، 1985.

4 . الحناوي عصام الدين، التشريعات الخاصة بحماية البيئة. لبنان: الدار المصرية اللبنانية، 1985.

5 . الغزاوي نجم، والنقار عبد الله حكمت، إدارة البيئة نظم ومتطلبات ISO1400. الأردن: دار المسيرة، 2007.

6 . الرفاعي حدد خليل، أثر وسائل الإعلام في التكوين البيئي. [د.ب.ن]، مركز دراسات الوحدة العربية، 2015.

7 . الرسول أحمد أبو زيد، التنمية المتواصلة الأبعاد والمنهج. الإسكندرية: مكتبة بستان المعرفة، 2007.

8 . القاني أحمد حسين، وحسين فارعه محمد، التربية البيئية بين الحاضر والمستقبل. بيروت: مركز الوحدة العربية، 1999.

9 . الحلو ماجد راغب، قانون حماية البيئة في ضوء الشريعة. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2007.

10 . حسن محمد إبراهيم، البيئة والتلوث: دراسات تحليلية نوع بيئات ومظاهر التلوث. مصر: مركز الإسكندرية للكتاب، 1995.

11 . خليفة إبراهيم، المجتمع ... التلوث. الأردن: دار السعيد للنشر والطباعة، 2001.

12 . سلامة أحمد عبد الكريم، قانون حماية البيئة: دراسة تأصيلية في المنظمة الوطنية والاتفاقية. مصر: النشر العلمي والمطابع، 1997.

13 . طه حسين، البيئة والإنسان: دراسات في الأيكولوجيا البشرية. ط3، الكويت: وكالة المطبوعات، 1984.

14 . عبد الحديثي صلاح عبد الرحمان، النظام القانوني الدولي لحماية البيئة. بيروت: المنشورات الحلبية الحقوقية، 2010.

15 . عبد الهادي عبد العزيز مخيمر، دور المنظمات الدولية في حماية البيئة، مصر: النشر العلمي للمطابع، 1997.

16 . عبد اللطيف رشاد أحمد، البيئة والإنسان . منظور إجتماعي .. الإسكندرية: دار الوفاء للنشر والطباعة، 2007.

17 . عبد القدوس زين الدين، البيئة والإنسان. الإسكندرية: منشأة المعارف، 1991.

18 . عبد المولى محمود، البيئة والتلوث. ط2، [د.ب.ن]، مؤسسة شباب الجامعة، 2006.

19 . فرج مدني كامل، معجم العلوم الإجتماعية. مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1998.

20 . محكور إبراهيم، معجم العلوم الإجتماعية. مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1975 .

21 . ناجي عبد النور، تحليل السياسات العامة في الجزائر: مدخل إلى تحليل السياسة العامة. عنابة: منشورات باجي مختار، 2009 .

2 . الدوريات:

1 . العازمي طلال، "مساعي أوروبا لحماية البيئة"، مجلة بيئتنا، العدد 4، 2017 .

2 . الشرقاوي يسرى، "الطاقة النووية والسياسات الخضراء: السياسة الدولية"، المجلد 42، العدد 168، 2007 .

3 . الرشيدي أحمد نجيب، "قواعد مكافحة التلوث البحري"، المجلة المصرية للقانون الدولي، العدد 33، 1977 .

4 . أبو الوفاء أحمد، "تأملات حول الحماية الدولية للبيئة من التلوث"، المجلة المصرية للقانون الدولي العام، العدد 38، 1993 .

5 . باباكر مصطفى، "السياسات البيئية"، مجلة جسر التنمية، العدد 25، 2004 .

6 . رزيق كمال، " دور الدولة في حماية البيئة في الجزائر"، مجلة الباحث، العدد 5، 2007.

7 . مسدور فارس، "أهمية تدخل الحكومات في حماية البيئة من خلال الجباية البيئية"، مجلة الباحث، العدد 7، 2010 .

3 . الدراسات غير المنشورة:

1 . الحرشي حميد عبد الله، "السياسة البيئية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة مع دراسة حالة الجزائر 1994.2014"، مذكرة ماجستير، (جامعة الشلف، كلية العلوم الإقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، 2005).

2 . جودي ليلى، "الاستقرار البيئي في ظل قيود تمويل التنمية المستدامة مع الإشارة إلى حالة الجزائر"، مذكرة ماجستير، (جامعة بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2007).

3 . خامرة الطاهر، "المسؤولية البيئية والاجتماعية: مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة . حالة سونطراك ."، مذكرة ماجستير، (جامعة ورقلة، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، 2007).

4 . قطاف نبيل، "دور الضرائب والرسوم في تمويل البلديات"، مذكرة ماجستير، (جامعة بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2008).

4 . المواقع الالكترونية:

1 . دريوسي علي، "السياسة البيئية ومهامها الأساسية"، متحصل عليه:

http :// www.aherwar.Arg-/delat/shorw.Art.asp…. :23395.03/02/2017.

2 – http : //beaah.com/home/Env-artales.public Articales/golassary.html.

3 - Enjeux du réchauffement climatique, Wikipédia, 2012 :

http://fr.wikipedia.org/wiki/Enjeux_du_r%C3%A9chauffement _climatique.

4 - Adaptation au changement climatique : l'Union européenne doit se préparer aux conséquences, otre Planéte, 16 avril 2009

http://www.notre-planete.info/actualites/actu_1957 adaptation_changment _climatique_Europe.php.

5 - Stratégie sur le changement climatique à l'horizon 2020 et et au-delà, Europa, 2011,

http://europa.eu/legislation_summaries/energy/european_energy_policy/128188_fr.htm.

6 - programme européen de surveillance de la Terre (GMES), Europa, 2011,

http//europa.eu/legislation_summaries/research_innovation/research_in_suppor t_of_other_policies/ev0026_fr.htm.

7 - Alliance mondiale contre le changement climatique, Europa, 2007,

http ://europa.eu/legislation_summaries/devlopment/sectoral_devlopment_poli cies/r13016_fr.htm.

8 -La lutte contre le contre le changement climatique, Toute l'Europe, 2011,

http://www.touteleurope.eu/fr/actions/energie-environnement/l-europe-et-l-environnement/presentation/la-lutte-cintre-le-changement -climatique.html.

9 - CSATLOS Erszébet, L'action de l'UE pour le changement climatique, 2012 http://www.masterdroiteuropeen.eu/index.php/hirek/45-laction-de-lue-pour-le-changement-climatique.

10 - Les action de l'UE contre le changement climatique, Commission Européenne, 2011, http://ec.europa.eu/climateaction/eu_action/index_fr.htm.

ثانيا: باللغة الفرنسية

1 - الكتب:

1 - Bevin and victoria station is to be fond in Micheal charlton , the price of victory (london,1983), pp.43-4.

2 - Mangaret thatcher spokes of a European super & state in her Britain and Europe : test of the speech Delivered in Bruges by the prine Minister on 20th september 1988 (london).

3 - World conference on Biomas for Energy, 10-14 May 2004, Rone Italy. P P 11-16.

4 - W.shlessiger Nicolas shool of the Enssianment and Erth Science. Duke University, Dunhan-North Carolina.

5 - Jean lamarque, Droit de la protection de la nature et de l'environnement, fGDJ, Paris, 1973.

6 - Daniel Delalande, La lutte Contre Le Changement Climatique, La Documentation Française, Paris 2009, P.P.160-161.

7 - Les Mesure prises par l'union européenne en matière de climat et d'enegie, Europe, 2012, ec.europea.eu/climateaction/decs/climate-energy_summary _fr.pdf.

8 - Fhilippe Sands, Principles of International Enveronmental Law, Volume 1, Manchester University Press, 1995, P.104.

ملخص الدراسة باللغة العربية:

إن الاهتمام بالبيئة وقضاياها المختلفة أضحى اليوم من الموضوعات الرئيسية الهامة، التي تحتل مركز الصدارة على موائد أصحاب القرار السياسي في جميع دول العالم، خاصة بعد أن تبين بجلاء مدى التلوث الذي لحق بالبيئة و بعناصرها المختلفة في كافة أرجاء المعمورة.

بيدا أن الاهتمام بالبيئة لم يكن وليد اليوم أو بالأمس، بل تجلى هذا الاهتمام منذ ردحا طويلا من الزمن ،وقد تمخض عنه إيجابيات لا يمكن إغفالها، وكان من أهمها إصدار كافة الدول على اختلاف مستوياتها على العديد من القوانين المعنية بحماة البيئة والمحافظة عليها ،بغية التصدي لهذا النمط الإجرامي للحد من مخاطره و منع مضاره.

وكان من بين أوجه الاهتمام بالبيئة إبرام الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، وعقد المؤتمرات والندوات الدولية الخارجية والداخلية، وكذالك إصدار الإعلانات والتصريحات الدولية المتعلقة بضرورة حماية البيئة والحفاظ عليها. وقد تناولت بعض هذه الاتفاقيات والإعلانات نصوصا تتعلق بضرورة تحسين ظروف الحياة، كما نصت بعضها على حق الإنسان في العيش بيئة صحة ونظيفة وخالية من التلوث.

وتعتبر دول الإتحاد الأوروبي من بين الدول الفاعلة والمتواجدة في اتفاقيات حماية البيئة، فقد أصدر الإتحاد الأوروبي المئات من التدابير البيئية استجابة لطائفة واسعة من الشواغل البيئية: كتلوث الهواء والماء.

جاء التركيز على السياسة البيئية في وقت يشهد فيه الأوروبيون تحولا سريعا إلى المزيد من الخضرة؛ لذا أصبحت واحدة من أكثر سياسات الاتحاد شعبية مثلما كان الحال من قبل مع بند المساواة في الأجور. ومثلما كان الحال مع سياسة المساواة بين الجنسين، تعززت هذه السياسة أيضا بموجب معاهدة أمستردام التي نصت على ضرورة إدماج اشتراطات حماية البيئة في سياسات الاتحاد الأخرى بغرض تشجيع التنمية المستدامة.

تعد مكافحة تغير المناخ إحدى التحديات الجوهرية في السياسة البيئية للاتحاد الأوروبي، الداخلية والدولية على حد سواء، خاصة وانه يعد ثالث أكبر ملوث في العالم بعد الصين والولايات المتحدة الأمريكية، إذ تصدر عنه 12 % من إجمالي انبعاث الغازات المسببة للاحتباس الحراري. ولذا يسعى الاتحاد الأوروبي

في إستراتيجيته البيئية إلى تخفيض 30 % من انبعاثا ته بحلول عام 2020 والتحول من استخدام النفط إلى الغاز الطبيعي لتنفيذ كفاءة استخدام الطاقة ولتحقيق هذه الغاية ،تبنى الاتحاد الأوروبي إستراتيجية نوعية توصف بكونها عملية ومستقبلية تتضمن ما يلي:

1- برنامج مكافحة تغير المناخ.

2- إستراتيجية التغير المناخي لأفق 2020 وما بعده.

3- حزمة المناخ والطاقة 2008.

4- برنامج الاتحاد الأوروبي لرصد كوكب الأرض 22 سبتمبر 2010، ووضعه حيز التنفيذ خلال الفترة الممتدة من 2011 الى 2012.

5- برنامج رصد الانبعاث الغازية 2012

6-التحالف العالمي لمواجهة تغير المناخ بين الاتحاد الأوروبي و الدول النامية الفقيرة والمتضررة من التغير المناخي في 18 سبتمبر 2007

إضافة إلى ما سبق، لعب الاتحاد الأوروبي دورا قياديا في وضع صكين دوليين على درجة كبيرة من الأهمية وهما:

اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية حول التغير المناخي لعام 1992 و بروتوكول كيوتو لعام 1997،الذي يعد الأداة التنفيذية لهذه الاتفاقية ، واللذين صادق عليهما في أ فريل 2002.

ملخص الدراسة باللغة الفرنسية:

Le souci de l'environnement et les différents enjeux est devenu des sujets clés importants aujourd'hui, qui occupe le devant de la scène sur les tables des décideurs politiques dans tous les pays du monde, surtout après montrent clairement l'ampleur de la pollution de l'environnement et différent dans tous ses éléments dans le monde entier.

Beda que le souci de l'environnement n'a pas été Walid aujourd'hui ou hier, mais manifesté cette attention depuis une longue longue période de temps, a donné lieu à des avantages ne peut être ignoré, et il était le plus important de tous question des pays à différents niveaux sur la plupart des lois de Hama et préserver l'environnement, afin de répondre pour ce motif criminel pour réduire les risques et à prévenir les inconvénients.

Parmi les aspects de préoccupation pour l'environnement de conclure des accords et traités internationaux, et la tenue de conférences des séminaires internes et externes et internationaux, ainsi que les déclarations internationales et les déclarations concernant la nécessité d'une protection de l'environnement et de la préservation. La question portait sur certaines de ces conventions et textes des déclarations relatives à la nécessité d'améliorer les conditions de vie, comme le prévoit certains des droits de l'homme vivre environnement sain, propre et sans pollution.

Les pays de l'Union européenne entre les acteurs au sein des États et des accords de protection de l'environnement, l'Union européenne a publié des centaines de mesures environnementales en réponse à un large éventail de questions environnementales: pollution de l'air et de l'eau

Mettre l'accent sur la politique environnementale est venu à un moment où les Européens changent rapidement à plus de verdure, est ainsi devenu l'un des plus populaires des politiques européennes, comme ce fut le cas avant avec un élément de salaire égal. Comme ce fut le cas avec la politique de l'égalité des sexes, cette politique a également renforcé par le traité d'Amsterdam, qui stipule la nécessité

d'intégrer les exigences de protection de l'environnement «dans d'autres politiques de l'UE en vue de promouvoir le développement durable

La lutte conter le changement climatique est un grand défis dans la stratégie européenne de l environnement au niveau interne et externe notamment que l union européenne et polluant dans le monde après la chine et l USA il produit 12% des taux des gazes causant l échauffements le troisième climatique dans le monde. C'est pour ca le stratégie européenne de l environnement vis a diminuer 30%des ces gazes vers l horizon de l an 2020 et la transformation de l utilisation de pétrole vers le gaz Natural et les ressources recouvrable.

Pour achever ces buttes l un a adapte une stratégie spécifique se caractérise d être pratique es prospective incluant :

1-programme de lutte conter le changement climatique

2- stratégie sur le changement climatique a l horizon 2020 et au delà .2005

3-le paquet climat et énergie

4-programme Eupen de surveillance de la terre

5-l alliance mondiale conter le changement climatique enter l union européenne et les pays en développement pauvres et les plus vulnérables ou changement climatique 18 septemper 2007

Cette stratégie prend en considération les problèmes sociaux comme la pauvreté dans la lutte contée le changement climatique.

L unions européenne a joue aussi un rôle primordial dans l élaboration de deux conventions très importante sur l échelon internationale qui sont:la convention cadre de l ONU sur le changement climatique et le protocole Kyoto.